

UJTE

UNIVERSAL JOURNAL OF THEOLOGY

e-ISSN: 2548-0952

Cilt/Volume: 9, Sayı/Issue: 2, Yıl/Year: 2024 (Aralık/December)

KUR'AN-I KERİM'DE YEMİN VE ANLAMLARI: OBJEKTİF VE ANALİTİK BİR İNCELEME

القسم ودلالاته في القرآن الكريم: دراسة موضوعية تحليلية

Oaths And Their Meanings In The Qur'an: An Objective And Analytical Study

SÜLEYMAN AYDIN

Prof. Dr. Yalova Üniversitesi, İlahiyat Fakültesi, Temel İslam Bilimleri Bölümü, Tefsir Anabilim Dalı
Prof. Dr., Yalova University, Faculty of Theology, Department of Basic Islamic Science, Department of
Quranic Exegesis, Yalova/Türkiye

slaydinn@gmail.com

<https://orcid.org/0000-0001-8958-9437>

Makale Bilgisi – Article Information Makale Türü/Article Type: Araştırma
Makalesi/ Research Article

Geliş Tarihi/Date Received: 05/11/2024

Kabul Tarihi/Date Accepted: 31/12/2024

Yayın Tarihi/Date Published: 31/12/2024

Atıf/Citation: Aydın, Süleyman. "Kur'an-ı Kerim'de Yemin ve Anlamları: Objektif ve Analitik Bir İnceleme". *Universal Journal of Theology* 9/2 (2024):1-42. Doi: 10.56108/ujte.1596749

<https://dergipark.org.tr/tr/pub/ujte>

KUR'AN-I KERİM'DE YEMİN VE ANLAMLARI: OBJEKTİF VE ANALİTİK BİR İNCELEME

Süleyman AYDIN

Özet

Bu araştırmada, tefsir ilkeleri ve Kur'an ilimleri bağlamında önemli bir konuyu ele aldım: Kur'an-ı Kerim'deki yemin (kasem). Bu, ikna yöntemlerinden ikincisi olarak öne çıkmaktadır. Araştırmamda, yemin kelimesinin literal veya mecazî anlamları, dilbilimsel ve terimsel farklılıkları ile bu kelimenin ve eş anlamlılarının içerdiği sırlar ve hikmetleri inceledim. Ayrıca, önceki âlimlerin görüşlerinden ve ilahi vahyin rehberliğinden hareketle yeminlerin mahiyeti, türleri ve etkileri hakkında sabit kurallara ve derinlikli analizlere dayalı bir tartışma sundum. Bu çalışma, Kur'an-ı Kerim'deki belirli bir kelime veya konunun (örneğin, misaller veya münazara) objektif ve analitik tefsir yöntemleriyle incelenmesine dayanır. Araştırmada şu önemli bulgulara dikkat çektim: Yeminler, Kur'an'ın mucizeliğini ortaya koyan bir Arapça üslup özelliğidir ve belirli bir konunun önemini vurgulamak için kullanılmaktadır. Bir hitap çeşitliliği yöntemi olarak değerlendirilir. Bu durum, Kur'an'daki şu ayette de işaret edilmektedir: "Ve işte böylece, sakınsınlar ya da kendilerine bir hatırlatma vesilesi olsun diye, Arapça bir Kur'an olarak indirдик ve onda uyarıları çeşitlendirdik" (Taha Suresi: 113). Yemin konusu, Kur'an bağlamındaki çeşitli bağlantıları açığa çıkarmakta ve bu bağlantıların anlaşılmasına katkı sağlamaktadır. Bu araştırma, Kur'an'ın üslup özelliklerinin ve içerdiği mesajların daha iyi anlaşılmasını sağlamak amacıyla yeminlerin dilsel, içeriksel ve hikmet boyutlarını ele almayı hedeflemektedir.

Anahtar Kelimeler: Tefsir, Kuran, Kasem, Yemin

Oaths And Their Meanings In The Qur'an: An Objective And Analytical Study

Abstract

In this research, I addressed an important topic in the principles of interpretation and Quranic sciences: the oath (qasam) in the Glorious Quran, which is the second method of persuasion. I explored the intended literal or metaphorical meanings, linguistic and terminological differences, and the secrets and wisdom behind the word "oath" and its synonyms. I discussed the nature, types, and implications of oaths through established rules and insights from previous scholars and divine inspiration.

This research is based on studying a specific vocabulary or topic from the Wise Quran—such as parables or debate—using both objective and analytical interpretation methodologies. I highlighted several important findings: Oaths are an Arabic stylistic device that demonstrates the Quran's miraculous nature, emphasizes and highlights the importance of a matter. They can be considered a method of discourse variation, as referenced in the Quranic verse: "And thus We have revealed it as an Arabic Quran and have diversified therein the warnings that perhaps they will become righteous or it will cause them remembrance" [Surah Taha: 113]. The topic of oaths reveals various types of Quranic contextual connections.

Keywords: altafsir, alquran, alqasam, alyamin, alhalif.

القسم ودلالاته في القرآن الكريم: دراسة موضوعية تحليلية

الملخص

عالجت في هذا البحث موضوعاً هاماً من مباحث أصول التفسير وعلوم القرآن موضوع القسم في القرآن المجيد وهو ثاني أسلوب من أساليب الإقناع. وبينت فيه المعاني المرادة الحقيقية أو المجازية والفوارق اللغوية والاصطلاحية والأسرار والحكم لكلمة قسم وأقسام ومترادفاتهما، وتحدثت فيه عن ماهية القسم وأقسامه وأنواعه ودلالاته في صورة قواعد بتحقيقات ماثورة في كتب من سبقنا وبما فتح الله علينا. وهذا البحث من البحوث التي تقوم على دراسة مفردة من مفردات القرآن الحكيم وموضوع من موضوعاته كالأمثال والجدل بمنهجية التفسير الموضوعي والتحليلي معاً. وبينت فيه بعض الحقائق الهامة منها أن القسم من الأساليب العربية التي تظهر إعجاز القرآن وتؤكد الأمر وتظهر أهميته والعناية به، وأنه يمكن أن يعتبر من باب تصريف الخطاب وتلويحه: { وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَا قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا } [طه:113]. وأن موضوع القسم يظهر لنا أنواعاً شتى من المناسبات القرآنية.

الكلمات المفتاحية: التفسير، القرآن، القسم، اليمين، الحلف.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المقدمة

وفيها ثلاث مسائل

المسألة الأولى: معنى القسم والحلف واليمين لغةً واصطلاحاً

القسم لغةً: بفتح القاف والسين يأتى بمعنى الحلف، واليمين اسم مصدر من أقسم يُقسم إقساماً: إذا حلف. ويقال: أقسم بالله واستقسمه به، وقاسمه وتقاسموا: أي: أقسم بالله إقساماً وحلفاً بالله حلفاً وقاسمته: أي أقسم له، أو شاركه في القسم. ومنه قوله تعالى: { وَقاسمَهُمَا إِنِّي لَكُما لَمِنَ النَّاصِحِينَ } [الأعراف: 21]، وتقاسم القوم: أي تحالفوا، ومنه قوله تعالى: { قَالُوا تَقاسمُوا بِاللَّهِ.. } [النمل: 49]. والجمع أقسام. وأصله من القسامة، بالفتح، وهي إيمان تقسم على أولياء المقتول، ثم صار اسماً لكل حلف. فكأنه أي: القسم كان في الأصل تقسيم إيمان، ثم صار يُستعمل في نفس الحلف والإيمان.¹ وهو الغاية القصوى في الكلام، ولذا لا يخاطب به خالي الذهن، وإنما يخاطب به المكذب والمنكر. وعلماء المعاني يجعلونه من الإنشاء الذي ليس لنسبته مدلول في الخارج بل معناه قائم بنفس المتكلم. والصيغة

¹ انظر: ابن منظور، لسان العرب، (12/ 481). مادة: (ق س م).

الأصلية للقسم أن يؤتى بالفعل "أقسم" أو "أحلف" متعدياً بالباء إلى المقسم به. ثم يأتي المقسم عليه، وهو المسمى بجواب القسم، كقوله تعالى: {وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ} [النحل: 38]، وهذا وإنه سمي القسم قسماً لأنه يفرق بين الحق والباطل. لأنه مشتق من مادة ق س م فمن معانيها التفريق.²

والحلف لغة: والحلف والحلفُ بفتح الحاء وكسرهما لُغْتَانِ فِي الْقَسَمِ. لهُ معنيان هما القَسَمُ والعَهْدُ. فالحلفُ بكسر الحاء: العَهْدُ الذي يَكُونُ بَيْنَ الْقَوْمِ، وقد حَالَفَهُ: أي عَاهَدَهُ. وتَحَالَفَ الْقَوْمُ: تعَاهَدُوا، ويكونُ بمعنى تآخَوْا.³ اليمينُ لُغَةً: الْقَسَمُ والحلفُ. والجمع الأيمان. وسمي الحلف يميناً؛ لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كل واحد منهم بيمينه على يمين صاحبه. ثم اختصروا فقالوا: صدرت منه يمين أو حلف يميناً، فهي من تسمية الشيء بما يقارنه ويلازمه، فلما كان أغلب حلفهم معاهدة بحيث يضع المتعاهدون أيديهم بعضاً على بعض، فشاع إطلاق اليمين على الحلف. وهو يرجع إلى إشهد الله على صدق الحالف.⁴ الإيلاءُ لُغَةً: اليمينُ أو الحلفُ، يقال: آلى، أي: حَلَفَ.⁵

هذا وإن لكل لفظ من هذه الألفاظ أصل يرجع إليه:

أما القسم فهو: مأخوذ من القَسامة، وهي: أن يوجد قتيلا لا يعرف قاتله، فتجري القسامة على الجماعة التي يمكن أن يكون القتال محصوراً فيهم، بشروط ذكرها الفقهاء هذا هو الأصل، ثم صار القسم اسماً لكل حلف. وأما الحلف: فأصله المحالفة والتعاهد بين القوم، وعند تمام العهد يؤكد بالأيمان، ومنه أطلق الحلف وأريد به اليمين. وأما اليمين: فمرده إلى أن المتحالفين والمتعاهدين وذلك أنهم كانوا إذا تقاسموا على شيء تصافحوا بأيمانهم، ثم كثر ذلك حتى سُمِّيَ القسم والحلف يميناً على سبيل المجاز والاستعارة.

الفرق بين القسم والحلف:

قيل: إن القَسَمَ والحلفَ بمعنى واحد وقيل أنه يفرق بينهما من وجهين:

الأول: أن القسم أبلغ من الحلف، لأن معنى قولنا: أقسم بالله أنه صار ذا قسم، والقَسَمُ: النصيب والمراد أن النصيب الذي أقسم عليه من المال وغيره قد أحرزه، ودفع عنه الخصم بالله، وأما الحلف فمن قولك سيف حليف أي: قاطع ماضٍ، فإذا قلت: حلفت بالله، فكأنك قلت: قطع المخاصمة بالله، فالأول أبلغ لأنه يتضمن معنى الثاني مع دفع

² انظر: مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، (ص300)، وانظر: مجموعة من المؤلفين، الموسوعة القرآنية المتخصصة، (1/ 187).

³ انظر: الجمل، حسن عز الدين، معجم وتفسير لغوي لكلمات القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، الطبعة: الأولى، 2003م (5/ 311)، مادة: (ي م ن).

⁴ انظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، (6/ 591) مادة (ي و م)، وانظر: مجموعة من المؤلفين، الموسوعة القرآنية المتخصصة، (1/ 192).

⁵ انظر: معجم ديوان الأدب، (4/ 222). وانظر: الأصفهاني، تفسير الراغب الأصفهاني، (2/ 821).

الخصم، ففيه معنيان، والحلف يفيد معني واحدًا، وهو قطع المخاصمة فحسب وذلك أن من أحرز الشيء باستحقاق في الظاهر فلا خصومة بينه وبين أحد فيه، وليس كل من دفع الخصومة في الشيء فقد أحرزه.⁶

والثاني: أن مادة القسم يعبر بها في أداء الصادق والكاذب، أما في حالة الصدق فكما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَثِرَ عَلَىٰ أَكْثَمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخِرَانِ يُقِيمَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتَيْهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: 107]. وأما في حالة الكذب فكما في قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [فاطر: 42].

أما مادة حلف فلم ترد في القرآن الكريم إلا تعبيرًا وحكاية عمن يكذبون في أيمانهم، كما في قول الله تعالى: ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهُوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا﴾ [التوبة: 74]، وكما في قوله سبحانه: ﴿وَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لِمَنكُم وَمَا هُمْ بِمِنكُم وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرُقُونَ﴾ [التوبة: 56]، وهذه الآيات [التوبة: 42-62-9-5-96] [المجادلة: 14-18] [القلم: 10] [النساء: 62].

القسم واليمين أو الحلف اصطلاحًا:

هو: ربط النفس بالامتناع عن شيء أو الإقدام عليه بمعنى معظم عند الحالف حقيقة أو اعتقادًا. وسمي الحلف يمينًا لأن العرب كان أحدهم يأخذ بيمين صاحبه عند التحالف.⁷

وأخرجوا بقيد "ما يعظم اعتقادًا عند الحالف" ما ليس بمعظم وأدخلوا به جميع أنواع المقسم به من ناحية الوضع مع أن المحلوف به على التعظيم حقيقة لا يكون إلا الله تعالى، ثم فرقوا شرعًا بعد ذلك بين ما يجوز الحلف به وما لا يجوز.

وأخرجوا بقيد "ربط النفس" ما لا يلزم النفس بالإقدام على فعل شيء أو تركه، أي تقييدها باليمين لحملها على الامتنال. وأدخلوا به ما يلزمها على ذلك.

وفي اصطلاح البلاغيين: هُوَ طَرِيقٌ مِنْ طُرُقِ تَوْكِيدِ الْكَلَامِ وَإِبْرَازِ مَعَانِيهِ وَمَقَاصِدِهِ عَلَى النَّحْوِ الَّذِي يُرِيدُهُ الْمُتَكَلِّمُ، إِذِ يُؤْتَى بِهِ لِدَفْعِ انْكَارِ الْمُنْكَرِينَ، أَوْ إِزَالَةِ شَكِّ الشَّاكِّينَ. وَهُوَ مِنَ الْمُؤَكِّدَاتِ الَّتِي تُمَكِّنُ الشَّيْءَ فِي نَفْسِ السَّمَاعِ وَتُقَوِّيه، وَلِتَطْمَئِنَّ إِلَى الْخَيْرِ.⁸

⁶ انظر: العسكري، الفروق اللغوية، (ص 56).

⁷ مناع القطان، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان، (ص 301)، وانظر: البغا- مستو، الواضح في علوم القرآن، (ص 207).

⁸ انظر: محمد بكر إسماعيل، دراسات في علوم القرآن، (ص 317).

القسم واليمين أو الحلف في اصطلاح الشرع: ربط النفس بالامتناع عن شيء أو الإقدام عليه وتوكيد الحكم أو الشيء المحلوف عليه بذكر اسم الله سبحانه وتعالى، أو صفة من صفاته؛ على وجه مخصوص.
 أما الإيلاء اصطلاحاً: فهو الحلف على ترك معاشره الزوجه مطلقاً أو أكثر من أربعة أشهر. فيحرم إيلاء الزوج من زوجته باتفاق المذاهب الفقهية الأربعة: الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة لما فيه من إيذاء ولأنه يمين على ترك واجب. فالأولى للزوج أن يكفر عن يمينه ويطأها؛ لأن ذلك خير لها وله، وقيل: يجوز إذا رأى المصلحة في ذلك، لكن لا يجعله أربعة أشهر، لا يزيد على أربعة أشهر كما قال تعالى: {لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرْتِيصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ} [البقرة: 226]. هذا وإن الإيلاء هو الحلف، وكان هو والظهار طلاقاً في الجاهلية، يستخدمه العرب بقصد الإضرار بالزوجة.⁹

المسألة الثانية: بيان فضل هذا العلم وأهميته.

القاعدة: علم القسم فضل عامله فاضل مفضل، جهله خذل، وجاهله خاذل مخذول، وهالك مهلك. فمحرم عليه أن يتكلم في شيء من علم هذا الكتاب الذي أقسم الله به وعليه وفضله بأساليب وأنواع شتى من القسم.

الشرح:

لاشك أن هذا العلم إضافة إلى الجهات الثلاث المشهورة قد حاز الشرف بما فيه من الأساليب والأسرار والحكم. ولا يجوز لغير العالم بأقسام القرآن وأساليبها ومعانيها ودلالاتها وحكمها وأسرارها أن يقدم على تفسير كتاب الله، لأن قوله يكون هادماً لقسام معاني القرآن وجمالها وحسنها. ولأن الذي يجهل علم القسم لا يكون قاسماً بما أراه وأمره الله ورسوله ولا مقتسماً مفكراً دارياً. ولا مقتسماً ربحاً من تفسيره.

أفرد ابن القيم بالتصنيف في مجلد سماه "التبيان في أيمان القرآن" إلا أنه اشتهر باسم التبيان في أقسام القرآن. وقد اعتنى أهل العلم بالأيمان والأقسام من قديم، فأفردوها بالتصنيف على قلّة في ذلك، إلا أن أغراضهم ومقاصدهم تنوعت من تأليفهم؛ فمن ذلك:

أن جماعة من علماء العربية صنّفوا فيما ورد عن العرب من الأيمان والأقسام، كما فعل أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بتعلب (291هـ) فصنّف "كتاب الأيمان"، وكذلك صنّف: عسل بن دكوان العسكري النحوي - في طبقة المبرّد - كتاب "أقسام العربية"، وجمع أبو إسحاق النجيري (423هـ) في كتاب "لطف الأيمان العرب".

⁹ انظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، (2/ 446).

ورام جماعة من الأئمة جمع ما ورد في الأيمان من الرواية والدراية كما فعل الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام (223هـ) في كتابه: "الأيمان والندور".

وألف الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد بن سرور المقدسي (600هـ) جزءاً سماه: "الأقسام التي أقسم بها النبي صلى الله عليه وسلم".

وأفرد الإمام أبو الحسين محمد بن القاضي أبي يعلى (526هـ) جزءاً لطيفاً في المسائل التي حلف عليها الإمام أحمد. وقد عدّ السيوطي في الإتيان "أقسام القرآن" نوعاً من أنواع علوم القرآن¹⁰، وتبعه طاش كبرى زاده في "مفتاح السعادة" حيث جعله فرعاً من فروع التفسير¹¹، فلما كان شأن هذا العلم عظيمًا فلا نجد أحدًا يستغرب أن يحتفي به العلماء ويخصّوه بعناية زائدة ويفردوه بمصنفاتٍ خاصّة.

هذا وإن من عادة السيوطي رحمه الله في "الإتيان" أنه إذا ذكر نوعاً من علوم القرآن يصدره بذكر من أفرده بالتأليف وينقل منه بعض نصوصه، فلما ذكر أقسام القرآن لم يذكر إلا كتاب "التبيان" فقط، ومن جاء بعده تبعوه في ذلك. قال أبو الحسن الندوي: "إنه لم يُفرد أقسام القرآن بمصنّف إلا ابن القيم -رحمه الله- في كتابه "التبيان"، وأنه "أول كتاب مفصّل علمي مؤسس على الدراسة العميقة، والتدبر في القرآن، واستعراض لأنواع الأقسام والمقسم بها ومواردها في القرآن"¹².

وقال الشيخ محمد أبو شهبه: "وقد ألف العلماء في أقسام القرآن كتباً مستقلة، ولعل أحفلها وأجلّها "التبيان" في أقسام القرآن "لابن القيم". وأن هناك من سبقه ولحقه في إفرادها بالتأليف. ولعله قصد كتاب أبي عمرو الدمشقي عبد الله بن أحمد بن بشير، ويقال: بشر بن ذكوان (242هـ) أحد مشاهير القراء الشاميين، سماه: "أقسام القرآن وجوابها"، إلا أننا لا نعرف من خبره شيئاً"¹³.

أمّا بعد عصر ابن القيم فلا يكاد الباحث يقف إلا على تلخيص ابن طولون لكتاب "التبيان" حيث سماه: "خلاصة التبيان في إيمان القرآن"، وليس بعد ذلك إلا دراسات المتأخرين والمعاصرين في أبحاثهم ومقالاتهم وبعض كتبهم.¹⁴

¹⁰ السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، (2/ 1048).

¹¹ طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، (2/ 540).

¹² من كلام أبي الحسن الندوي في مقدمته لكتاب "إمعان في أقسام القرآن" للفراهي، (ص 10).

¹³ "المدخل لدراسة القرآن الكريم" (248).

¹⁴ ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، التبيان في إيمان القرآن، (مقدمة/ 26).

وأما ما ذكره الحكيم الترمذي في "نوادير الأصول"¹⁵ في الأصل الرابع والأربعين بعد المائتين تحت عنوان: (في بيان أقسام القرآن)؛ فليس مراده بأقسام جمع (قَسَم) الذي هو اليمين، وإنما مراده جمع (قَسَم)؛ لأنه ذكر أنواع دلالات الآيات على مضمونها"¹⁶.

المسألة الثالثة: صيغة القَسَم ومُكَوِّنَاتُهُ وفَائِدَتُهُ وأغراضه.

أ- صيغة القسم:

الصيغة الأصلية للقسم أن يؤتى بالفعل (أقسم) أو (أحلف) متعديا بالباء إلى المقسم به. ثم يأتي المقسم عليه، وهو المسمى بجواب القسم.

يستحسن أن نشير إلى أركان القسم من خلال قوله تعالى: {وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعُدًّا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ} [النحل: 38].

الأول: القسم الذي تعدي بالباء «وَأَقْسَمُوا». الثاني: المقسم به وهو الله تبارك وتعالى. الثالث: المقسم عليه، أو جواب القسم، وهو إنكار البعث الذي صرحوا فيه بقولهم: {لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ} [النحل: 38].

هذا وإنه لما كان القسم يكثر في كلام العرب اختصر فصار فعل القسم يحذف ويكتفى بالباء، ثم عوض عن الباء بالواو في الأسماء الظاهرة، كقوله تعالى: {وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى..} [النجم: 1-2]، وقوله سبحانه: {وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ * وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ...} [الفجر: 1-3] {وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى} [الليل: 1]، وبالتاء في لفظ الجلالة كقوله تعالى: {وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ} [الأنبياء: 57] وهذا قليل، أما الواو فكثيرة.

ب. مُكَوِّنَاتُهُ:

يتكوّن أسلوب القَسَم من جُمْلَتَيْنِ: الأولى جُمْلَةُ القَسَم، والثانية جَوَابُ القَسَم، وقد تَكُونُ جُمْلَةُ القَسَم جُمْلَةً فِعْلِيَّةً أو جُمْلَةً اسْمِيَّةً، فالجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ نحو: {وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا} [الأنعام: 109]. والجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ، نحو: {لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ} [الحجر: 72].

ج. فَائِدَتُهُ:

¹⁵ الحكيم الترمذي، نوادر الأصول، (3/ 203).

¹⁶ عزاه له ابن الجزري في "غاية النهاية" (1/ 404 - 405)، وعنه كخالة في "معجم المؤلفين" (2/ 222).

والقصد من القَسْمِ تحقيق الكلام توكيده وبياناً له أي تأكيد الجملة الخبرية وتحقيقها عند السامع، وإلى ذلك أشار سيبويه.¹⁷ ويعتبر القسم في القرآن الكريم وسيلة من وسائل الإقناع وإقامة الحجة على المنكرين. وإذا أقسم الله على الغيب فقد أراد بذلك توكيد تحققه؛ كأنه يقسم به أيضاً. وإذا أقسم على ما هو مشاهد، فقد أراد تعظيمه؛ لأنه دال عليه، وآية من آياته..

وكذلك أقسم النبي صلى الله عليه وسلم على بعض الأمور بصيغ متعددة للتأكيد عليها وبيان أهميتها. وهو صلى الله عليه وسلم تارة يحلف بقوله صلى الله عليه وسلم: "والذي نفسي بيده"، وأخرى يقول: "والذي نفس محمد بيده" وتارة أخرى يحلف بقوله: "والله الذي لا إله غيره".

فلا ضير في هذا التعدد مادام أن الحلف يكون بالله تعالى، إذ أن الحلف بغير الله شرك بالله عز وجل، فقد سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنه رجلاً يحلف ويقول: لا والكعبة، فقال له: إني سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من حلف بغير الله قد أشرك".¹⁸

فلا يقال إنه لا معنى للقسم منه تعالى، فإنه إن كان لأجل المؤمن فالمؤمن مصلِّق بمجرد الإخبار من غير قسم، وإن كان لأجل الكافر فلا يفيد. لأنه يجاب بأن القرآن نزل بلغة العرب، ومن عادتها القسم إذا أرادت أن تؤكد أمراً، حتى جعلوا مثل: {وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ} قسماً، وإن كان فيه إخبار بشهادة.¹⁹

قال أبو القاسم القشيري: وذلك لأن الحكم يفصل باثنين، إما بالشهادة. وإما بالقسم، فذكر تعالى في كتابه النوعين، حتى لا تبقى لهم حجة، فقال: {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ}. وقال: {قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لِحَقٌّ}.²⁰ وعن بعض الأعراب أنه لما سمع قوله تعالى: {وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ} * فَوَرَبَّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لِحَقٌّ}. صاح وقال: من الذي أغضب الجليل حتى ألجأه إلى اليمين. ولا يكون القسم إلا باسم معظم.²¹ والخلاصة: إن أمثل ما يجاب به: أن القسم إنما جاء لفرط أهمية المقسم عليه عند المقسم، وهو على هذه الفائدة يكون للمؤمن والكافر على حد سواء. وهناك جواب آخر أعظم من هذا وهو أن القسم منه دليل وبرهان على قدرته على فعل المقسم عليه.

¹⁷ انظر: السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، (3/ 283).

¹⁸ سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م. (5/ 1 5)، رقم: 51 32.

¹⁹ انظر: السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، (4/ 53).

²⁰ نقله عنه الزركشي في "البرهان" (3/ 122)، والسيوطي في "الإتيان" (2/ 1048)، وفي "معتك الأقران" (1/ 450)، وطاش كبري زاده في "مفتاح السعادة" (2/ 540).

²¹ انظر: السيوطي، معتك الأقران في إعجاز القرآن، (1/ 341).

د- أغراض القسم ومقاصده ومواطن العبرة فيه:

والغرض من القسم تأكيد وتقوية معنى يراد غرسه في نفس المستمع، ويؤتي به لدفع إنكار المنكرين، أو إزالة شكّ الشاكين، أو لبيان عظم المُقسَم عليه، فلما كان القصد بالقسم: تحقيق الخير وتوكيده، قال الزركشي: "القَسَم) إنما جيء به لتوكيد المقسم عليه".²²

ولنا أن نفصل فنقول: إن للقسم أغراضاً كثيرة منها ما يلي:

1- تحقيق الخير وتوكيده، ليكون أوقع في التلقي وأرجى للقبول، كقوله تعالى: {وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلٌ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ} [يونس: 53]. وقوله تعالى: {فَوَرَبِّكَ لَنَسْتَلْتَهُمْ أَجْمَعِينَ} [الحجر: 92].

2- بيان شرف المقسم به، وعلو قدره، حتى يعرف الناس مكانته عند الله ورفعته منزلته لديه، كالقسم بحياة النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى: {لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ} [الحجر: 72]. وكقوله تعالى مبيناً شرف القرآن وقدره: {وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ} [ص: 1].

3- توجيه النظر إلى الآيات الكونية، والمشاهد الطبيعية، للتوصل منها إلى خالقها، والتأمل فيها تأملاً يبين مبلغ نعمتها، وأنها غير جديدة بالعبادة، وإنما الجدير بالعبادة هو خالقها، وذلك كالقسم بالسماء وبنائها، وبالنفس وخلقها، في قوله تعالى: {وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا} [الشمس: 5]، {وَوَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا} [الشمس: 7]، وقال تعالى: {وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى} [النجم: 1] منبهاً بقوله: {هوى} - أي غاب وسقط - إلى أنه لا يجوز أن يعبد، لأنه مخلوق وعرضة للغيبة والزوال.

ونقل السيوطي في كتابه (الإتقان) عن أبي القاسم القشيري أنه قال: القسم بالشيء لا يخرج عن وجهين: إما لفضيلة، أو لمنفعة. فالفضيلة كقوله تعالى: {وَوَطُورِ سِينِينَ * وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ} [التين: 2-3]، والمنفعة كقوله تعالى: {وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ} [التين: 1].²³

وقال ابن القيم: "المقسم عليه، يراد بالقسم توكيده، وتحقيقه، فلا بد أن يكون مما يحسن فيه وذلك كالأمر الغائبة، والخفية، إذا أقسم على ثبوتها، فأما الأمور الظاهرة كالشمس والقمر والليل والنهار، والسماء والأرض فهذه يقسم بها، ولا يقسم عليها"²⁴.

²² السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، (4/ 53).

²³ المصدر السابق، (4/ 55).

²⁴ ابن القيم، التبيان في أيمان القرآن، (ص2).

وقال أيضًا: "القسم إما على جملة خبرية، وهو الغالب كقوله: {فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ} [الذاريات: 23] وإما على جملة طلبية كقوله: {فَوَرَبِّكَ لَنَسَأَلَنَّكَ أَجْمَعِينَ * عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [الحجر: 92]"²⁵.

والخلاصة: إن القسم: تحقُّقٌ لِلْحَبْرِ، وَتَوْكِيدٌ لَهُ. وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِمَعْظَمِ. أَي: بِمَا يَعْظُمُ الْمَقْسَمُ أَوْ يَجْلُهُ وَهَذَا: نَهَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَقَالَ: «وَمَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ، أَوْ أَشْرَكَ»²⁶ وهو تعالى: يُقْسِمُ بِنَفْسِهِ الْمُقَدَّسَةِ الْمَوْصُوفَةِ بِصِفَاتِهِ. وَبِآيَاتِهِ الْمُسْتَلْزِمَةِ لِدَاتِهِ وَصِفَاتِهِ. وَإِنَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ الْقِسْمَ فِي كِتَابِهِ، لِكَمَالِ الْحِجَّةِ، وَتَأَكِيدُهَا وَهُوَ لَا يَقْسِمُ بِشَيْءٍ إِلَّا فِيهِ مَوْضِعٌ لِلْعِبْرَةِ، وَمَوْطِنٌ لِلْعِظَةِ وَالذِّكْرِ، وَمَجَالٌ رَحْبٌ لِلتَّأْمُلِ وَالنَّظَرِ. فَقَدْ يَقْسِمُ اللَّهُ بِالشَّيْءِ لِتَعْظِيمِهِ، أَوْ لِلتَّهْوِيلِ مِنْ شَأْنِهِ، وَالتَّحْذِيرِ مِنْ شَرِّهِ، أَوْ لِلتَّذْكِيرِ بِنِعْمِهِ، أَوْ لِدَعْوَةِ الْعُقَلَاءِ إِلَى التَّأْمُلِ فِيهِ، وَالتَّعَرُّفِ عَلَى أَسْرَارِهِ، وَقَدْ تَجَمَّعَ هَذِهِ الْأَغْرَاضُ كُلُّهَا فِي الْقِسْمِ، وَقَدْ يَجْتَمِعُ بَعْضُهَا دُونَ بَعْضِهَا الْآخَرَ، وَلَكِنْ الْمَقْصِدُ الْأَصِيلُ مِنَ الْقِسْمِ هُوَ تَوْكِيدُ الْمَقْسَمِ عَلَيْهِ وَتَقْرِيرُهُ وَتَثْبِيثُهُ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ لِيَسْتَيْقِنُوهُ حَقَّ الْاِسْتِقْنَانِ، عَلَى أَنْ تَوْكِيدُ الْمَقْسَمِ عَلَيْهِ بِالْمَقْسَمِ بِهِ يُعَدُّ ضَرْبًا مِنَ الْإِيْجَازِ.

المبحث

بيان أركانه القسم وأقسامه وأنواعه ورواياته وطنطنة المدرسة العقلية الاجتماعية الحديثة فيه.

وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: أركان القسم وأقسامه وأنواعه. وفيه مسائل.

المطلب الثاني: بيان أقسام القسم وأنواعه. وكون القسم تيسيرًا وسبيل خير.

المطلب الثالث: روايات القسم في القرآن. وطنطنة المدرسة العقلية الاجتماعية الحديثة في القسم. وفيه مسألتان.

المطلب الأول

أركانه القسم

وللقسم أركان أربعة: 1- المقسم 2- المقسم به. 3- المقسم عليه. 4- أداة القسم.

أولاً: المقسم:

²⁵ المصدر نفسه.

²⁶ أخرجه الترمذي وقال حديث حسن، انظر: سنن الترمذي، باب النذور والأيمان، (4/ 110)، رقم: (1 53 5).

القاعدة: المقسمون في القرآن أربعة: الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ورسله عليهم السلام والبشر من غير الرسل من المؤمنين والكافرين والمنافقين. وغير البشر من إبليس وغيره.

الشرح:

أ. فأقسم الله تعالى بنفسه كما في قوله تعالى: {فَوَرَبِّكَ لَنَسْتَلَنَّهٗمْ أَجْمَعِينَ * عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [الحجر: 92-93]. وأقسم بالقران الكريم: {وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ} [يس: 4]، وبالنجوم: {وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى} [النجم: 1]. ويوم القيامة: {لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} [القيامة: 1]، والنفس اللوامة: {وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللّوَامَةِ} [القيامة: 2]، وبالنفس الإنسانية بشكل عام، {وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا} [الشمس: 7]. وبالشفق: {فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ} [الانشقاق: 16]. وبعض الأزمان: الضحى {وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا} [الشمس: 1] والتين والزيتون: {وَالتِّينِ وَالتَّيْنِ وَالرَّيْثَانِ} [التين: 1]. والطور: {وَالطُّورِ} [الطور: 1] {وَطُورِ سِينِينَ} [التين: 2]. وبمكة المكرمة: {لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ} [البلد: 1]، وبوالد وما ولد: {وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ} [البلد: 3]. والقمر: {كَلَّا وَالْقَمَرِ} [المدثر: 32]، والشفع والوتر: {وَالشَّفَعِ وَالْوَتْرِ} [الفجر: 3]. والخيول: {وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا * فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا * فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا} [العاديات: 1 - 3]. والبيت المعمور: {وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ} [الطور: 4]. والبحر المسجور: {وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ} [الطور: 6]. والملائكة: {وَالصَّافَّاتِ صَفًّا * فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا * فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا * إِنَّ إِلَهُكُمْ لَوَاحِدٌ} [الصفات: 1 - 4]. والرياح والسحاب والسفن: {وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا * فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا * فَالجَّارِيَاتِ يُسْرًا * فَالْمَقْسِمَاتِ أَمْرًا * إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٍ * وَإِنَّ الدَّيْنَ لَوَاقِعٌ} [الذاريات: 1-6]. وبما تبصرون وما لا تبصرون: {فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ * وَمَا لَا تُبْصِرُونَ} [الحاقة: 38, 39]. وبالارض والسماء: {وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُوبِ} [الذاريات: 7] {وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الرَّجْعِ * وَالْأَرْضِ ذَاتِ الصَّدْعِ} [الطارق: 11, 12].

ب. وأقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم أو غيره من الرسل كقوله تعالى: {قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لِحَقٍّ} [يونس: 53]. وقول إبراهيم: {وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ} [الأنبياء: 57].

ج. وأقسم غير الرسل من البشر كما في قوله تعالى: {إِذْ أُقْسِمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ} [القلم: 17].

د. وأقسم إبليس في قوله تعالى: {قَالَ فِعْرَتِكَ لَأُعْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ} [ص: 82].

ثانيا: المقسم به:

القاعدة: والمقسم به لا يكون إلا بما يراد تعظيمه أو تهويل من شأنه، أو تحذير من شره، أو تذكير بنعمه ومنافعه، أو تنبيه العقلاء على التأمل في عبره، أو التعرف على أسراره.

القاعدة: إذا كان اليمين صادرًا من الخالق فيكون المقسم به ذاته تعالى وصفاته وأفعاله وخلقه، وإذا كان صادرًا من المخلوق فلا يجوز أن يكون المقسم به إلا ذاته تعالى وصفاته وأفعاله. وفي قسمنا على عمر النبي صلى الله عليه وسلم خلاف.

الشرح:

فإن المقسم به لا ينبغي أن يكون إلا باسم معظّم في ذاته أو لمنفعة فيه، أو للتنبيه على كوامن العبرة فيه. وقد أقسم الله -تبارك وتعالى- بذاته، أو أحد صفاته، أو بصفة فعله كبناء السماء وطحو الأرض، وأقسم بمخلوقاته عامة وحياة نبيه صلى الله عليه وسلم خاصة. وأمر نبيه أن يقسم به. وإقسامه ببعض المخلوقات دليل على أنها من عظيم آياته.²⁷

1- فأقسم الله تعالى بنفسه في القرآن في خمسة مواضع: في قوله: {فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّكَ وَالشَّيَاطِينَ} {مریم: 68} وقوله: {فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ} {الحجر: 92}، وقوله: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ} {النساء: 56} {فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ} {المعارج: 40}. {فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ} {الذاريات: 23}. وأمر نبيه صلى الله عليه وسلم أن يقسم به في ثلاثة مواضع: في قوله: {قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ} {التغابن: 7} وقوله: {قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ} {سبأ: 3} وقوله: {قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ} {يونس: 53}. 2- وأقسم تعالى فيما بقي من القرآن بمخلوقاته عامة وحياة النبي صلى الله عليه وسلم خاصة، كقوله: {وَالَّذِينَ وَالرَّيْبُوتُونَ} {وَالصَّافَّاتِ} {وَالشَّمْسِ} {وَاللَّيْلِ} {وَالضُّحَىٰ}، وقوله تعالى: {لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ} {الحجر: 72}.

فالحلف به سبحانه وتعالى أو بصفته أو بصفة فعله لا إشكال فيها، وبنعقد اليمين بها، ولزمته الكفارة في الحنث، ولكن الكلام في حلفه بمخلوقاته سبحانه فأجاب السيوطي فذكر له أوجهًا:

أحدها: أنه على حذف مضاف تقديره: (ورب التين).

والثاني: العرب تعظم الأشياء وتقسم بها، فنزل بلغة العرب.

والثالث: أن القسم بما يعظمه المقسم، وعليه فالقسم بالمخلوق هو قسم بالخالق.²⁸

وقد نقل السيوطي عن ابن أبي الإصبع أنه قال: "القسم بالمصنوعات يستلزم القسم بالصانع، لأن ذكر المفعول يستلزم ذكر الفاعل، إذ يستحيل وجود مفعول بغير فاعل". وأخرج ابن أبي حاتم عن الحسن، قال: "إن الله يقسم بما شاء من خلقه، وليس لأحد أن يقسم إلا بالله"²⁹.

²⁷ انظر: محمد بكر إسماعيل، دراسات في علوم القرآن، (ص3117). وانظر: مجموعة من المؤلفين، الموسوعة القرآنية المتخصصة، (188 /1).

²⁸ انظر: السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، (4/ 54). وانظر: ابن عقيلة، الزيادة والإحسان في علوم القرآن، (6/ 464).

²⁹ السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، (4/ 55).

أما حلف العباد بغير الله فهو حرام. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ فَمَنْ كَانَ حَالِقًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمِتْ»³⁰. وعن الحسن قال: "إن الله يقسم بما شاء من خلقه، وليس لأحد أن يقسم إلا بالله".³¹

وقال العلماء: أقسم الله تعالى بالني صلى الله عليه وسلم في قوله: {لَعَمْرُكَ} ليعرف الناس عظمته عند الله ومكانته لديه. أخرج ابن مَرْدويه عن ابن عباس، قال: "ما خلق الله ولا ذراً ولا برأ نفساً أكرم عليه من محمد صلى الله عليه وسلم، ولا سمعت الله أقسم بحياة مخلوق غيره، قال: {لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ}"³².

والتحقيق: إن ثاني الأجوبة التي ذكرها السيوطي لا معنى له؛ ولذا لم يذكره الحافظ ابن حجر مع استيفائه لأحاديث هذه المسألة فأورد الجواب الأول وهو حذف المضاف، والثالث: وهو أنه خاص بالله لتعظيم المقسم به. ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن عبد البر جعل لفظ (أفلح وأبيه) من الحديث غير محفوظة، وتردها الأحاديث الصحيحة. وقد ورد في غير حديث مرفوع القسم بقوله: (وأبيك) في مثل إجابته عن أي الصدقة أفضل؟ فقال: «وأبيك لتنبأ». فإذا ثبت ذلك، فالجواب عليه بأجوبة:

الأول: أنه كان يجري على ألسنتهم دون قصد القسم والمنهى عنه قصد القسم بما. وإليه مال البيهقي وارتضاه النووي. والثاني: أنه يقع فيكلامهم للتعظيم والتأكيد، والنهي كان عن التعظيم. والثالث: أن هذا كان جائزاً ثم نسخ، قاله الماوردي، وحكاه البيهقي، وقال السبكي: أكثر الشراح عليه. وقال ابن العربي: وروي أن "النبى صلى الله عليه وسلم كان يحلف بأبيه ثم نهي عن ذلك". وقال المنذري: دعوى النسخ ضعيفة لعدم تحقق التاريخ.

والرابع: أن في الجواب حذفاً تقديره: (أفلح ورب أبيه). قاله البيهقي.

والخامس: أنه للتعجب. قاله السهيلي.

والسادس: أنه خاص بالشارع دون أمته. ورد بأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال.³³

³⁰ أخرجه البخاري، كتاب الأيمان والنذور: باب لا تحلفوا بآبائكم، [11/ 538]، حديث [6647]، ومسلم، كتاب الأيمان:

باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى، [3/ 1266]، حديث [1/ 1646].

³¹ انظر: السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، (4/ 5).

³² انظر: السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، (1/ 342).

³³ انظر: مجموعة من المؤلفين، الموسوعة القرآنية المتخصصة، (1/ 188).

ثم تكلم الحافظ ابن حجر عن القسم بغير الله، وذهب إلى أنه لا يعتقد، ونقل عن بعض الحنابلة استثناءهم للحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم القول بالانعتاد في الحلف به صلى الله عليه وسلم ووجوب الكفارة في الحنث، لأنه أحد ركني الشهادة. وأطلق ابن العربي النسبة لمذهب أحمد ورد هذا.

ثم استنبط من الحديث المشروح (أفصح وأبهر) أن من قال: إن فعلت كذا فهو يهودي أو نصراني. انعقد يمينه. ثم ذكر عن ابن المنذر أنه نقل الخلاف في الحلف بغير الله، فنقل عن طائفة أن النهي خاص بأيمان الجاهلية لتعظيمهم فيها الأوثان، فهذه يأثم صاحبها ولا تعتقد.³⁴

وأما ما كان يؤول إلى تعظيمه سبحانه وتعالى والقربة إليه ليس داخلًا في النهي، ومن قال به أبو عبيد وطائفة، ودليله: إيجاب الصحابة على الحالف بالهدى والصدقة والعتق، وهذا يعني أنهم فهموا النهي ليس عامًا، وتعقبه ابن عبد البر بأنه ليس حلفًا.

ونقل عن الطبري عدم انعقاد الحلف بغير الله، وأن ابن عباس علل قسمه سبحانه بالمخلوقات ليعجب بها المخلوقين ويعرفهم قدرته لعظم شأنها عندهم. ونقل الإجماع عن ابن هبيرة على انعقاد الحلف بالله والاتفاق على عدم جواز الحلف بمعظم، ونقل انفراد أحمد بانعقاد الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم، ونقل عن عياض عدم الخلاف بين الفقهاء من انعقاد الحلف بالله أو بصفاته إلا ما روى عن الشافعي باشتراط نية الحالف بالصفات.

وهذا النقل عن الشافعي غير صحيح؛ لأن الشافعي يشترط النية فيما يصح إطلاقه عليه سبحانه وتعالى وعلى غيره. ونقل عن وجه للشافعية أن اليمين الصريح عندهم بلفظ (الله)، وعن المالكية التعميم، وكذلك الحنابلة.³⁵

والخلاصة: إذا أنعمنا النظر في أقسام القرآن نجد أن الله عز وجل لا يقسمُ بشيء إلا وفيه موضع للعبارة، وموطن للعظة والذكرى، ومجال رحب للتأمل والنظر. ونجد أيضًا أنه تعالى لا يقسمُ بشيء إلا لتعظيمه، أو للتحويل من شأنه، والتحذير من شره، أو للتذكير بنعمه، أو لدعوة العقلاء إلى التأمل فيه، والتعريف على أسراره، وقد تجتمع هذه الأغراض كلها في القسم، وقد يجتمع بعضها دون بعضها الآخر.

ولكن المقصد الأصيل من القسم هو توكيد المقسم عليه وتقريره وتثبيتته في قلوب العباد ليستيقنوه حق الاستيقان، على أن توكيد المقسم عليه بالمقسم به يُعدُّ ضربًا من الإيجاز، فهو دائمًا يأتي بالدعوة مصحوبة بدليلها، فيوفر للقارئ منطلقًا رحبًا، ويفتح له أبوابًا واسعة للتأمل والنظر.

³⁴ المصدر السابق.

³⁵ المصدر السابق.

وبعبارة أخرى: إنه يُقصد به تأكيد وتقوية معنى يراد غرسه في نفس المستمع، ويُؤتى به لدفع إنكار المنكرين، أو إزالة شكّ الشاكين، أو لبيان عظم المُقسَم عليه، قال الزركشي: "(القَسَم) إنما جيء به لتوكيد المقسم عليه"، وقال الألوسي: "(القَسَم) يتضمن الإخبار عن تعظيم المُقسَم به، وأن الإقسام بالشيء إعظام له".³⁶

ثالثاً: أداة القسم.

القاعدة: وللقسم أدوات منها: واو القسم وهي عاملة وجارة يؤتى بها لتوكيد ما يقسم عليه نفيًا أو إثباتًا وإزالة الشك عن المخاطب. أما تقديس المقسم به أو تشريفه فلا يلزمان ولا يقصدان إلا إذا كان للخالق جل جلاله، وأما إذا كان لما خلق فيكونان غير مقصودين أصالة وإن أتيا تبعًا وإن كان عظيمًا في ذاته، وعظيمًا عند خالقه. بل قد يكون حقيرًا، أو بغيضًا ثقيلًا، وقد يكون القسم للتذكير بالمقسم به، والتنبيه إليه، وقد يكون للاستدلال بالمقسم به على المقسم عليه، أو لتشبيه المقسم عليه بالمقسم به.

الشرح:

هذا وإن القسم يحتاج إلى سبعة أشياء: حرف القسم، والمقسم، والمقسم به، والمقسم عليه، والمقسم عنده، وزمان ومكان. وإن الغالب في أدوات القَسَم أن تكون فعلاً كقَسَم، وتَنُوبُ عن هذا الفعل أدوات هي: الباء والواو والتاء والهمزة؛ كقولك: والله وبالله وتالله وآله، «تالله أي والله، أصلها الواو قلبت تاء. وقد يُكتفى بحرف الجر وما أُقسِمَ به، ويُحذف الفعل الدال على القَسَم، ويُسمى حرف الجر هنا حرف قَسَم.

فأما إذا كان حرف القَسَم المستخدَم هو الباء فإنه يجب ذكر الفعل الذي يتعلّق به الجار والمجرور غالبًا وقد يحذف جوازًا كما في قوله تعالى: {فِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ} [ص: 82]. وقد يدخل على الضمير مثل: "بك لأفعلن ويقسم به استعطافًا مثل: "بالله هل جاء زيد؟

وأما الواو القسمية فإنه يجب حذف هذا الفعل منها ك (والله)؛ لأن هذه الواو لا تدخل إلا على الاسم الظاهر، ولا تتعلق إلا بمحذوف يُقدَّر بنحو: "أقسم، وأحلف".

وأما التاء: فإنه كذلك يجب حذف هذا الفعل معها لأنها مختصة بلفظ الجلالة (تالله) وتفيد مع القسم معنى التعجب كقول أخوة يوسف: {تَاللّٰهِ تَفْتُنٰهُنَّ لِأَغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ} [يوسف: 58]. فلا يُقال تالرب، ولا تالكعبة. وورد قليلاً قولهم: تربي، وترب الكعبة، وتالرحمن، ولا يقاس عليه. والقسم بالواو في القرآن أكثر من القسم بالباء والتاء. فقال سيبويه:

³⁶ الألوسي، روح المعاني، (1/ 51 1).

" وللمقسم والمقسم به أدوات أكثرها الواو، ثم الباء، يدخلان على كل مخلوف به. ثم التاء، ولا تدخل إلا في واحد، وذلك قولك: والله لأفعلن، وبالله لأفعلن، وقال تعالى: {وتالله لأكيدن أصنامكم}. [الأنبياء: 57].

وقال الخليل (ت 17 5هـ): إنما يجيء بهذه الحروف، لأنك تُضيف حلقك إلى المخلوف به، كما تُضيف مرزث به بالباء، إلا أن الفعل يجيء مضمراً في هذا الباب، والحلف توكيداً.³⁷

وقد نبه ابن هشام في المغني على قاعدة يجب وضعها في الاعتبار عند الإعراب إذا ورد القسم بشيء عطف عليه مثله فقال: إن تلتها واو أخرى نحو قوله تعالى: {والتين والزيتون}. فالتالية واو العطف، وإلا لاحتاج كل من الاسمين إلى جواب.³⁸

وقد ذكر جار الله الزمخشري الفرق بين الباء والتاء: "أن الباء الأصل، والتاء مبدلة من الواو التي مبدلة منها، وفي التاء زيادة معنى التعجب"³⁹. فالغالب في أداة القسم اتئلافها من فعل وحرف على ما وصفنا.

وقد يكون القسم جملة اسمية، فيحذف خبرها وجوباً إذا كان المبتدأ نصاً في اليمين كقولهم: (لعمركم لأفعلن كذا)، وقوله تعالى: {لعمركم إنهم لفي سكرتهم يعمهون} [الحجر: 72]. وتقدير المحذوف: يميني أو قسمي، فإن لم يكن نصاً في اليمين أو القسم جاز حذف الخبر وذكره، كما في قولهم: (عهد الله لأفعلن كذا). نص على ذلك ابن عقيل في شرحه «لألفية ابن مالك».⁴⁰

و «في حاشية الخضري» شرح معنى قولهم: (نصاً في القسم) بأن يكثر ويغلب استعماله في القسم. وبين أن عهد الله) يعتبرها بعضهم (نصاً في القسم)، فلا إشكال في تسوية الفقهاء بينها وبين (العمر)؛ لأنهما كناية يمين، ولا ينعقد بما إلا مع النية.⁴¹

وقد تحذف أداة القسم والمقسم به معا ويدل عليهما باللام الموطئة للقسم كقوله تعالى: {لَتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيراً} [آل عمران: 186]. وقد يحذفان فلا يدل عليهما إلا المعنى، قال السيوطي نحو: {وإن منكم إلا واردها} [مريم: 71].⁴²

رابعاً: المقسم عليه.

³⁷ سيبويه، الكتاب، (3/ 497).

³⁸ محمد بكر إسماعيل، دراسات في علوم القرآن، (ص 323).

³⁹ انظر: مجموعة من المؤلفين، الموسوعة القرآنية المتخصصة، (1/ 190).

⁴⁰ المصدر السابق.

⁴¹ المصدر السابق.

⁴² المصدر السابق.

القاعدة: القسم في القرآن يكون بأمر على أمور فالمقسم عليه إذا كان أمرًا غيبياً فيقسم عليه لتوكيد تحققه، وإذا كان أمرًا ظاهرًا مشاهدًا فلا يقسم عليه إلا للإشارة إلى كونه أمرًا جليل القدر. عظيم الشأن. والأصل فيه أن يكون مذكورًا ويحذف لظهوره بدلالة الحال، أو بدلالة السياق، لاسيما إذا كان في نفس المقسم به ما يدل عليه، بل هو أكثر وأبلغ. والمقسم عليه إما يكون خبرًا وإما يكون خبرًا في معنى الطلب.

الشرح:

فالمراد بالمقسم عليه هو جواب القسم والأصل فيه أن يذكر، وقد يحذف، فقد ذكر أبو علي الفارسي أن الألفاظ الجارية مجرى القسم قسمان:

أولهما: التي كغيرها من الأخبار وليست بقسم، فلا تجاب بجواب، كما في قوله: { وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ .. } [البقرة: 93]. فتجوز أن تكون قسمًا أو حالًا للخلو من الجواب.

وثانيهما: ما يتلقى بجواب القسم كقوله تعالى: { وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجْنَ } [النور: 53]. بل يحذف جواب القسم مع هذا الثاني لحكمة.⁴³

وقال شمس الدين ابن القيم (751هـ): "اعلم أنه سبحانه وتعالى يقسم بأمر على أمور وإنما يقسم بنفسه المقدسة الموصوفة، بصفاته أو بآياته المستلزمة لذاته وصفاته. وأقسامه ببعض المخلوقات دليل على أنها من عظيم آياته".⁴⁴ فالقسم إما على جملة خبرية وهو الغالب كقوله: { فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ } [الذاريات: 23]. وإما على جملة طلبية كقوله: { فَوَرَبِّكَ لَنَسَأَلُنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ } [الحجر: 92-93].

مع أن هذا القسم قد يراد به تحقيق المقسم عليه فيكون من باب الخبر، وقد يراد به تحقيق القسم فالمقسم عليه يراد بالقسم توكيده وتحقيقه، فلا بد أن يكون مما يحسن فيه وذلك كالأمر الغائبة والخفية إذا أقسم على ثبوتها، فأما الأمور المشهودة الظاهرة الواضحة الجلية كالشمس والقمر والليل والنهار والسما والأرض فهذه يقسم بها ولا يقسم عليها، وما أقسم عليه الرب فهو من آياته فيجوز أن يكون مقسمًا به ولا ينعكس وهو سبحانه وتعالى يذكر جواب القسم تارة وهو الغالب ويحذفه أخرى كما يحذف جواب "لو" كثيرا للعلم به.⁴⁵

⁴³ السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، (4 / 56).

⁴⁴ ابن القيم، التبيان في أيمان القرآن، (ص1).

⁴⁵ المصدر السابق.

والقسم لما كان يكثر في الكلام اختصر فصار فعل القسم يحذف ويكتفى بالباء ثم عوض من الباء الواو في الأسماء الظاهرة والياء في اسم الله تعالى كقوله: {وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ} [الأنبياء: 57].⁴⁶

قال: ثم هو سبحانه وتعالى يقسم على أصول الإيمان التي تجب على الخلق معرفتها وتارة يقسم على التوحيد وتارة يقسم على أن القرآن حق وتارة على أن الرسول حق وتارة على الجزاء والوعد والوعيد وتارة يقسم على حال الإنسان. فالأول كقوله: {وَالصَّافَّاتِ صَفًّا . فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا . فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا . إِنَّ إِلَهُكُمْ لَوَاحِدٌ} [الصفافات: 1-4].

والثاني كقوله: {فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْجِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ} [الواقعة: 75-76].

والثالث كقوله: {يس * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ} [يس: 1-2].

{وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى} [النجم: 1-2] الآيات.

والرابع كقوله: {والذاريات} {القوله: {إنما توعدون لصادق وإن الدين لواقع} [الذاريات: 1، 5، 6].

{وَالْمُرْسَلَاتِ} إلى قوله: {إنما توعدون لواقع}. [المرسلات: 1-7].

والخامس كقوله: {وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى} إلى قوله: {إن سعيكم لشتى} [الليل: 1-4].

{وَالْعُدَيْتِ} إلى قوله: {إن الإنسان ليطغى} [العاديات: 1-6].

{وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ} [العصر: 1-2].

{وَالَّتَيْنِ} إلى قوله: {لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم} [التين: 1-4].

{لَأُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ} إلى قوله: {لقد خلقنا الإنسان في كبد} [البلد: 1-4].

قال: وأكثر ما يحذف الجواب إذا كان في نفس المقسم به دلالة على المقسم عليه، فإن المقصود يحصل بذكره فيكون حذف المقسم عليه أبلغ وأوجز، كقوله: {ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ} [ص: 1]، فإنه في القسم به من تعظيم القرآن ووصفه بأنه ذو الذكر المتضمن لتذكير العباد ما يحتاجون إليه والشرف والقدر ما يدل على المقسم عليه وهو كونه حقاً من عند الله غير مفترى كما يقول الكافرون، ولهذا قال كثيرون: إن تقدير الجواب "إن القرآن لحق" وهذا مطرد في كل ما شابه ذلك كقوله: {ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ} [ق: 1] وقوله: {لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} [القيامة: 1] فإنه يتضمن إثبات المعاد وقوله: {والفجر} الآيات فإنها أزمان تتضمن أفعالاً معظمة من المناسك وشعائر الحج التي هي عبودية محضة لله تعالى وذلل وخضوع لعظمته وفي ذلك تعظيم ما جاء به محمد وإبراهيم عليهما الصلاة والسلام.⁴⁷

⁴⁶ السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، (57/4).

⁴⁷ ابن القيم، التبيان في أيمان القرآن، (ص3).

هذا وإنه قد اختلف العلماء في تفسير المراد من وقوع (لا) قبل فعل القسم كقوله تعالى: {لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} [القيامة: 1] {فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّقِيقِ . وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ . وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ . لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ} [الانشقاق: 16-19] هل هي نافية أو زائدة. على أقوال:

- 1 - أن (لا) نافية فهو نفي للجملة، وليس نفيًا لاستحقاقها القسم بها.
- 2 - أن (لا) نافية نفت الكلام السابق وجملة القسم مثبتة وهو أضعفها.
- 3 - أن (لا) زائدة لمجرد التأكيد، وجملة القسم مثبتة.
- 4- أن (لا) لام الابتداء كما جاء في القراءة التفسيرية.

وعليه يكون القسم حاصلًا على الأقوال كلها ما عدا قول. هذا وإن من أهداف استخدام القرآن الكريم صيغة لا أقسم هو إبراز فعل القسم وتأكيد تعظيم المقسم به.

ف قيل: إن العرب قد اعتادت أن تأتي بمثل هذا القسم حين يكون المقسم عليه أمرًا ظاهرًا لا يحتاج ثبوتها إلى التوكيد بالهلف عليه، فكأنه سبحانه يقول: لا أقسم بهذه الأشياء على إثبات ما أذكره لكم لأن أمره ظاهر.

ويمكن لنا أن نقول أيضًا: إنه أوتي بمثل هذا القسم حين يكون المقسم عليه أمرًا جليل القدر. عظيم الشأن لا يكفي القسم لإثباته. فكأنه سبحانه يقول: لا أقسم بهذه الأشياء على إثبات ما أريد، لأن إثباته أعظم وأجل من أن يقسم عليه بهذه الأمور الهينة والغرض على هذا الوجه تعظيم المقسم عليه وتفخيم شأنه.

هذا وإن القسم من الإنشاء غير الطلبي. وهو لا يحتل الصدق والكذب أما المقسم عليه فيحتمل ذلك إلا إذا كان المقسم هو الله ورسوله والملائكة. والله تعالى يقسم بأمر على أمور. وإنما يقسم بذاته المقدسة الموصوفة بصفاته أو بآياته المستلزمة لذاته وصفاته. وأقسامه ببعض المخلوقات دليل على أنه من عظيم آياته. وأما المقسم عليه فيراد بالقسم توكيده وتحقيقه. فلا بد من أن يكون مما يحسن فيه. وذلك يتضح في القسم على الأمور الخفية والغائبة إذا أقسم على ثبوتها وتوكيد تحققها. وأما الأمور المشتهرة الظاهرة كالشمس والقمر والليل والنهار والسماء والأرض فهذه يقسم بها ولا يقسم عليها إلا للإشارة إلى كونه أمرًا جليل القدر. عظيم الشأن. والمقسم عليه إما يكون خبرًا نحو: {إِنِّي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ} [يونس: 53]. وإما يكون خبرًا في معنى الطلب؛ نحو: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ} {النساء: 65} فهو في قوة: حكموا محمدًا فيما شجر بينكم، وإلا لا يكون منكم إيمان..

المطلب الثاني

بيان أقسام القسم وأنواعه. وكون القسم تيسيرًا وسبيل خير.

المسألة الأولى: أقسام القسم وأنواعه.

القاعدة: وللقسم أقسام متعددة يتعدد بتعدد الاعتبار فمن حيث الظهور يكون ظاهرًا ومضمراً ومن حيث الصدور يكون صادراً من الخالق أو من المخلوق. ومن حيث الأثر المترتب عليه يكون غموساً ولغوياً ومنعقداً. ومن حيث المكان يكون في الدنيا وفي الآخرة.

الشرح:

فالقسم إما يكون ظاهرًا كهذه الآيات {فَوَرِّتْكَ لَسْتُ لَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ} {وَالَّذِينَ وَالرَّيْثُونَ}. وإما مضمراً وهو قسمان: قسم دلت عليه اللام نحو: {لَتُبْلَوْنَ فِي أَمْوَالِكُمْ} وقسم دل عليه المعنى نحو: {وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا} تقديره "والله".⁴⁸

قال الكسائي: "من القسم في القرآن ما هو ظاهر لا يخفى، ومنه غامض: فمن ظاهره قوله عَزَّ وَجَلَّ: {فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنُوسِ. الْجَوَارِ الْكُنُوسِ}، وجوابه قوله: {إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ}. ومن غامضه: {ص} قال بعض الناس: موضع قسمه قوله عَزَّ وَجَلَّ: {إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ}، والله أعلم. لا أراه شيئاً لحال الكلام ولما قص من القصص ما لا يكون ذلك قسمه. ولكن قسمه - والله أعلم - عندي: {ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ}، ثم اعترض: {بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ. كَمْ أَهْلَكْنَا} القسم هاهنا ب {كَمْ أَهْلَكْنَا}، ولكن لما اعترض: {بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا} صار قوله رداً عليه وجواباً له؛ وهو غريب ظريف غامض".⁴⁹ أما قوله: {قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ} [التغابن: 7] فيجوز أن يكون هذا تعليماً لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يعلمه القسم تأكيداً؛ لما كان يخبر عن البعث لأن القسم إنما هو لنفي تهمة تمكنت، والله تعالى لا يتهم في خبره، والرسول هو الذي كانوا يتهمونه فيما يخبر؛ لما لم يثبت عندهم رسالته لعدم تأملهم في دلائله، فعلمه القسم؛ تأكيداً لما يخبر ونفيًا للتهمة عما يقوله، والله أعلم. وكذلك الأمر في جميع ما ذكر من القسم في القرآن.

ويجوز أن يكون هذا قسمًا مقابلًا لما أقسم به الكفرة في أمر البعث؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: {أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَىٰ وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا} [النحل: 38].⁵⁰

وقال أبو علي الفارسي الألفاظ الجارية مجرى القسم ضربان: أحدهما: ما تكون كغيرها من الأخبار التي ليست بقسم فلا تجاب بجوابه كقوله: {وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ} {وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خَدُودًا} {يَحْلِفُونَ لَكُمْ} وهذا

⁴⁸ انظر: السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، (4/ 56).

⁴⁹ انظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، (8/ 606).

⁵⁰ انظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، (10/ 5). وانظر: الرازي، مفاتيح الغيب، (30/ 53).

ونحوه يجوز أن يكون قسمًا وأن يكون حالًا لخلوه من الجواب. والثاني: ما يتلقى بجواب القسم كقوله: {وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس} {وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن}." 51
وقال غيره: أكثر الأقسام في القرآن المحذوفة الفعل لا تكون إلا بالواو فإذا ذكرت الباء أي بالفعل كقوله: {وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ} {يَجْلِفُونَ بِاللَّهِ} ولا تجد الباء مع حذف الفعل ومن ثم كان خطأ من جعل قسمًا {بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ} [لقمان: 13]. {بِمَا عَاهَدَ عِنْدَكَ} [الأعراف: 134]. {بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلُّهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ} [المائدة: 116]. 52.

والقسم باعتبار ما يقسم به:

إما يكون بالفاعل الحقيقي؛ كالقسم بذات الله. وإما بالفعل؛ كقوله: {وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا* وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا* وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا} [الشمس: 5-7] بناء على أن "ما" مصدرية. وإما القسم بالمفعول، وتعظيم المصنوع تعظيم الصانع؛ كقوله: {وَالتَّيْنِ} [التين: 1]. 53.

والقسم باعتبار المقسوم عليه يقسم إلى أنواع:

فإنه سبحانه وتعالى تارة يقسم على أصول الإيمان وتارة يقسم على التوحيد وتارة يقسم على أن القرآن حق وتارة على أن الرسول حق وتارة على الجزاء والوعد والوعيد وتارة يقسم على حال الإنسان.

واليمين باعتبار الأثر المترتب عليه ينقسم ثلاثة أقسام، اليمين الغموس اليمين اللغو اليمين المنعقدة.

فاليمين الغموس: وهي اليمين الكاذبة التي يقصد بها صاحبها الكذب. وسميت بذلك قيل: لأنها تغمس صاحبها في الإثم والنار. وقد قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الكَبَائِرُ: الإِشْرَاقُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَالْيَمِينُ الْعَمُوسُ" 54.

واليمين اللغو: وهي اليمين التي لا يقصد بها صاحبها اليمين والكذب بل يقصد تأكيد الشيء كقوله: لا والله، بلى والله، أو أن يحلف على شيء يظن نفسه صادقًا فيه ثم يتبين له أن الأمر على خلافه.

واليمين المنعقدة: وهي اليمين التي يحلف على شيء ليفعله أو يتركه فإذا حنث فيها فعليه الكفارة، قال تعالى: {لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ} [المائدة: 89].

⁵¹ انظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، (4 / 56).

⁵² المصدر السابق.

⁵³ انظر: القيعي: محمد عبد المعتم، الأضلال في علوم القرآن، (ص348).

⁵⁴ أخرجه البخاري [13 / 409]، كتاب الأيمان والندور: باب اليمين الغموس، حديث [5 667]، وطرفاه في [6870]،

[6920].

والقسم من حيث المكان:

كما يكون في الدنيا يكون في الآخرة، ومن ذلك قول أهل الجنة: { تَاللَّهِ إِنَّ كِدْتَ لَتُرْدِينِ } [الصفات: 56]. ومن ذلك أيضا قول أهل النار: { تُمْ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ } [الأنعام: 23].

والقسم من حيث التقديس والتشريف والاستدلال يتنوع إلى ثلاثة أنواع:

1. نوع فيه التقديس.
2. ونوع فيه تشريف وإعزاز.
3. ونوع فيه استدلال هو المقصود بالبيان، يكون القسم فيه بالدليل، أو ما في حكمه، ويسمى القسم الاستدلالي، وأكثر أقسام القرآن استدلالية.

فأما القسم التقديسي: فهو إقسام الإنسان بمعبوده، فهو عند المسلمين: أن يقسم بالله أو بصفة من صفاته. وهو أقوى أنواع القسم تأكيداً للمقسم عليه، وهذا هو القسم الشرعي.

وأما القسم التشريفي: فهو إقسام الإنسان بما يريد إعزاز نفسه وإكرامه فيقول: ورأسي، أو وحياتي، أو لعمرى، لأفعلن كذا، أو بما يريد إعزاز المخاطب وإكرامه فيقول: ورأسك، أولعمرك. فكل هذه القسم تفيد التأكيد، ومع أنها تشعر بتعظيم المقسم به، إلا أنها لا تصل إلى حد التقديس.

وأما القسم الاستدلالي: فإن القرآن يتصرف في أساليبه، فتارة يذكر الأمور الدالة على وجود الله، ووحدانيته وقدرته، في أسلوب القسم بها، وتارة يسوقها مساق العظة والتوجيه. قال تعالى: { وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ } [الذاريات: 21] ، وفي آيات أخرى استدلال بالأرض، والسماء، والجبال، والبحار، وغيرها، على طريق القسم بها، ولا شك أن توجيه القسم بها على أنه استدلال للاحتجاج والاستشهاد، يناظر ذكرها للعظة، والتوجيه، والاعتبار.

والخلاصة: إن الآيات المنبثة في الأرض وما عليها، وفي النفوس وأحوالها وأسرارها، وفي السماء ونجومها وسحبها، كلها أدلة على وجود الله وقدرته، ودلائل على صدق النبوة والبعث، والقرآن، ولهذا عقب بالقسم بذاته العلية، وهذا القسم بالذات العلية مراد به التقديس، لأنه بالله المعبود بحق، ولأنه متضمن الاستدلال بما تدل عليه السماء والأرض من بينات على وجود الله تعالى، وعلى صدق محمد صلى الله عليه وسلم، ثم إن المناسبة بين القسم والمقسم به يعزز أنها أقسام استدلالية.

وإن حمل الأقسام في هذه الآيات وأمثالها على الاستدلال هو الأحسن واللائق بجلال الله وبجلال كتابه، لأنه أكثر ولأن حملها على أنه تقديس للمقسم به ففيه خلاف إلا إذا كان القسم بالله. أما قسمه تعالى بمخلوقاته غير عمرالنبي صلى الله عليه وسلم فيحمل على القسم بما هو عظيم عند الناس وهو من عظيم آياته التي تدل على ألوهيته وربوبيته تعالى.

المسألة الثانية: القسم تيسير وسبيل خير.

القاعدة: شرع الله القسم سبيل خير لنا نسلكه حفاظاً لأرواحنا وأعراضنا وأموالنا. ونهانا عن أن نتخذه سبيل فتح للشر ومنع للخير وهدانا إلى آداب القسم، فحرم علينا أن نجعله تعالى عرضة لأيماننا التي اتخذناه دخلاً بيننا. وفرض لنا تحلة أيماننا التي تضيق علينا. وأن نحفظ أيماننا وكره إلينا الإكثار من القسم. وعافانا من أن يؤاخذنا باللغو في أيماننا.

الشرح:

قال تعالى: {وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ. لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبْتُمْ فُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ حَلِيمٌ} [البقرة: 224-225] { لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ} [المائدة: 91] {وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَرَلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا..} [النحل: 94] {قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحْلَةَ أَيْمَانِكُمْ ..} [التحریم: 2]. {وَلَا تُطِيعُ كُلَّ خَلَافٍ مَهِينٍ} [القلم: 10]. {لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ * وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} [البقرة: 226، 227].

فيتبين لنا من هذه النصوص ما يلي:

أولاً: أنه ينبغي على المؤمن ألا يجعل يمينه مانعاً من أداء الخير. لأنه تعالى جعل من مقتضى الإيمان الكامل عدم جعل اسم الله عرضة للقسم. يعتبر هذا من المسميات الإيمانية والتربوية للقسم فقال تعالى: {وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} [البقرة: 224]، والجعل متعلق بالاسم لا بالذات. والعرضة: - بضم الفاء - على وزن الفعل كالعرفة وزن دال على المفعول. وهي اسم لكل ما يعترض الشيء فيمنع من الوصول إليه، واشتقاقها من عرض الشيء إذا وضعه على العرض أي الجانب. والمقصود جعل الشيء حاجزاً. يقال فلان عرضة دون الخير أي حاجز عنه. وتطلق كذلك على النصب التي تتعرض للسهام وتكون هدفاً لها، فيقال:

فلان عرضة للناس إذا كانوا يقعون فيه ويعرضون له بالمكروه. واللام في (أيمانكم) لتعدية الفعل. أي: لاتخلفوا بالله على الامتناع عن التقوى والبر والإصلاح.⁵⁵

والخلاصة: العرضة تطلق على المعنيين، ويمكن حمل الآية على المعنيين السابقين. والمعنى الثاني شاع حتى ساوى الحقيقة.

ومعنى الآية: (لو كانت العرضة بمعنى الحائل): أي لا تجعلوا اسم الله حائلاً معنوياً بينكم وبين فعل البر والتقوى والإصلاح. كما وقع من أبي بكر عند ما أقسم ألا ينال مسطحاً بخير بعد أن خاض في الإفك. وأما على تقدير أن تكون العرضة بمعنى الشيء المعرض، فالمعنى: لا تجعلوا اسم الله معرضاً لأن تخلفوا به في الامتناع عن البر والتقوى والإصلاح.

وتقدّر (لا) بعد (أن) فيصير المعنى أن لا تبروا كما في قوله تعالى: {يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَصَلُّوا} [النساء: 176]. لأن تعظيم الله يجب ألا يكون سبباً في قطع ما أمر به ونهى عن عدم البر والتقوى والإصلاح. وهذا النهي يستلزم أن الحلف لو وقع على ترك البر فلا حرج من تركه. وعليه يكون قوله: أَنْ تَبْرُوا مفعولاً لأجله فهو علة النهي أي إنما نهيتكم لتكونوا أتقياء أبراراً مصلحين. فعلى التقدير الأول يكون هناك عذر فيالحث، وعلى التقدير الثاني يكون هناك تحذير من الحلف.

ثانياً: ينبغي على المؤمن أن يحفظ اللسان من أن يألّفها تنزيهاً لاسم الله تعالى وأن يحفظ أيضاً يمينه قدر استطاعته، وألا يكثر من الحلف فإذا حلف فلا يحث فإذا حث في يمينه فعليه أن يسارع إلى التكفير عنها. قال تعالى: {وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ} [المائدة: 89]، {وَلَا تُطِعْ كُلَّ خَلَافٍ مَهِينٍ} [القلم: 10]. هذا وإنه من تمام ما يتعلق بالآية السابقة من آداب سامية في الحلف معالجة المشقة التي تقع على الذين جرت الأيمان على ألسنتهم، فما حكم أيمانهم؟ ويظهر الحاجة إلى فهم قوله تعالى: {لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبْتُمْ فُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ حَلِيمٌ} [البقرة: 225].

وقد ذكر الطاهر بن عاشور في تفسير هذه الآية ما ملخصه: أن النفوس بعد سماع الآية السابقة تزداد الهواجس من كثرة تردد الأيمان على الألسنة. فجاء قوله تعالى: {لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ..} الآية. والمواخذة مفاعلة من الأخذ بمعنى المحاسبة. فالمفاعلة للمبالغة في الأخذ والمحاسبة، واللغو مصدر من لغا: إذا قال كلاماً باطلاً. ويقال: لغا يلغو لغواً، كدعا، ولغا يلغى لغياً كسعى. ولغة القرآن بالواو، وفي اللسان: أنه لا نظير له إلا قولهم أسوته أسوا وأسى. ويطلق اللغو أيضاً على الكلام الساقط الذي لا يعتد به وهو الخطأ وهو إطلاق شائع.⁵⁶

⁵⁵انظر: مجموعة من المؤلفين، الموسوعة القرآنية المتخصصة، (1/ 192).

⁵⁶ابن عاشور، التحرير والتنوير، (2/ 380). وانظر: مجموعة من المؤلفين، الموسوعة القرآنية المتخصصة، (1/ 193).

واقصر عليه الزمخشري في «الأساس» وفي «الكشاف». و(في) للظرفية المجازية يراد بها الملابس، وهي صفة للغو أو حال منه، وكذلك قدره الكواشي فيكون المعنى: لا يؤاخذكم الله بأن تلغوا لغوا ملابسًا للأيمان. هذا إن جعلت اللغو مصدرًا، أما إذا جعلته اسمًا للكلام الساقط فيكون المعنى: لا يؤاخذكم الله في أيمانكم باللغو. فكثرة جريان الحلف على الألسنة جعلته يشبه اللغو في الكلام.⁵⁷

وقد اختلف العلماء في المراد من لغو اليمين في الآية: قال بعض العلماء هي ما يجري على الألسنة بأن يحلف المرء على شيء يعتقد صدقه ثم يتبين له خلافه، وذهب الجمهور إلى أنها الأيمان الجارية على الألسنة بغير قصد الحلف واليمين، وهذا قول عائشة والشعبي وأبي قلابة، وعكرمة، ومجاهد، وأبي صالح وبه أخذ الشافعي. ودليله أن اللغو وردت في الآية في مقابلة المنعقدة، فلا بد أن هذه التي لا قصد فيها أي غير منعقدة فلا إثم ولا كفارة عليها، وفي غيرها الكفارة المذكورة في سورة المائدة: {فَكَفَّارُتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ} [المائدة: 89] فيكون في الغموس، والمعلق، وعلى الظن الذي يتبين خلافه.

وذهب مالك إلى أن اللغو هو الذي يقسم فيه على شيء يظنه كذلك، أو يتبين خلافه ظنه، وهو مروى في غير «الموطأ» عن أبي هريرة، وقال به الحسن، وإبراهيم، وقتادة والسدي، ومكحول، وابن أبي نجيح، ودليله من الآية المؤاخذة على كسب القلب لا على أصل القسم، فعلم أن المراد بكسبه كسب الحنث أي تعمده، فالخالف على ظن يظهر خطؤه لا يتعمد الحنث، فهو المغو ولا مؤاخذة فيه.

ومن قال: لا والله. وهو كاذب فهو قسم عنده، وجاءت عليه الكفارة؛ لأنه حلف حين حلف وهو حانث، وإنما جعلنا تفسير {ما كسبت قلوبكم} كسب الحنث، لأن مساق الآية للحنث، لأن قوله تعالى: {وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ} [البقرة: 224] إما إذن في الحنث، أو نهي عن الحلف خشية الحنث.⁵⁸

وقال جماعة: اللغو لم يقصد به الكذب، فشمّل القسمين: ما كان بلا قصد كالتجري على الألسن في لا والله وبلى والله، وما كان بقصد مع اعتقاد الصدق فتبين خلافه، وممن قال به ابن عباس، والشعبي، وأبو حنيفة فقال اللغو لا كفارة فيها ولا إثم. واحتج لذلك بأن الله تعالى جعل اللغو هنا، مقابلًا لما كسبته القلوب، ونفى المؤاخذة عن اللغو وأثبتها لما كسبه القلب، والمؤاخذة لا محالة على الحنث لا على أصل الحلف.⁵⁹

⁵⁷ انظر: المصدر السابق.

⁵⁸ المصدر السابق.

⁵⁹ المصدر السابق.

فظهر من الآيتين أن اللغو ما قابل الغموس والمنعقدة ، وهو نوعان . فاليمين المنعقدة هي يمين فيه تعليق على بر: وحقيقتها أن يكون الحالف يآثر حلفه موافقا لما كان عليه من البراءة الأصلية، ولها صيغتان الأولى: "والله لا أفعل كذا"، والثانية: "والله إن فعلت كذا"، وهاتان الصيغتان تعرفان بصيغتي البر؛ لأن الحالف يكون عقب يمينه على بر، ولا يحنث إلا بفعل ما حلف عليه أي المحلوف عليه.

وتسمى هذه اليمين منعقدة؛ لأنه لغة من العقد بمعنى: الربط. وفي إضافته إلى الأيمان، دلالة على أنها اليمين التي فيها تعليق أي أن الحالف يقصد عقدها على أمر مستقبل، وحكمها الجواز، وتجب بسببها الكفارة إذا فعل الحالف الشيء المحلوف على تركه- كما في المنعقدة على بر- أو ترك الشيء المحلوف على فعله،- كما في المنعقدة على حنث. وذلك لأنه فسر المؤاخذة فيها بقوله: {فَكَفَّارْتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ} [المائدة: 89]

وبعبارة أخرى أن من قال: والله لا أكل الحرام، وجب عليه أن يبر فيها، ويمتنع عن أكل الحرام، فإن خالف وأكل الحرام عصي الله مرتين: بأكل الحرام، وبالحنث في اليمين، وترتبت عليه الكفارة. ومن قال: والله لأقضي دَيْنَ فلان، وجب عليه أن يقضيه، وإذا خالف ولم يقضه ترتبت عليه الكفارة.

واليمين الغموس وهي اليمين الكاذبة الفاجرة التي يحلفها الإنسان عالماً أو على غير يقين؛ بأن يكون شاكاً ومع ذلك يحلف على الجزم، وسميت هذه غموساً؛ لأنها تغمس صاحبها في نار جهنم؛ فعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الكَبَائِرُ: الإِشْرَاقُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ وَقَتْلُ النَّفْسِ وَالْيَمِينُ الْعَمُوسُ". [صحيح البخاري كتاب الأيمان والنذور باب: اليمين الغموس] وجكها أنها لا كفارة فيها؛ لأنها من الكبائر، وإثمها أعظم من أن تكفرها كفارة يمين، وإنما الواجب فيها التوبة لله تعالى ورد الحقوق إلى أصحابها إذا ترتب عليها ضياع الحقوق هذا ما ذهب إليه الجمهور وذهب الإمام الشافعي إلى وجوب الكفارة فيها، وهو رواية عن الإمام أحمد. فوافق مالكاً في الغموس وخالفه في أحد نوعي اللغو، وهذا تحقيق مذهبه.. وقوله: {وَاللَّهُ عَفُورٌ حَلِيمٌ} [المائدة: 101] تدليل لحكم نفي المؤاخذة وفائدته الامتنان على المؤمنين وشمول الإحسان لهم حيث لم يؤاخذكم باللغو لأنه غفور {وَاللَّهُ عَفُورٌ} ولم يعجل بالمؤاخذة على يمين الجد لأنه {حَلِيمٌ} .

ثالثاً: أنه لا تعارض بين آية البقرة وآية المائدة حتى يحمل إحداها على الأخرى بل إن آية البقرة جعلت اللغو مقابلاً لما كسبه القلب، وأثبت المؤاخذة لما كسبه القلب أي عزمت عليه النفس، والمؤاخذة مطلقة تنصرف إلى أكمل أفرادها، وهي العقوبة الأخروية فيتعين أنه ما كسبته القلوب، أريد به الغموس وجعل في آية المائدة اللغو مقابلاً للأيمان المعقودة.

رابعاً: إن لكفارة اليمين أنواعاً أربعة ثلاثتها على التخيير وهي: إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، أو تحرير رقبة، ورابعها مرتب بعدها وهو: صيام ثلاثة أيام . وأنها واجبة على الحانث من يمين منعقدة عند الجمهور ومن يمين غموس

من باب أولى عند الشافعي. فالكفارة لغة مأخوذة من الكفر وهو الستر والتغطية سميت بذلك؛ لأنها تغطي الإثم وتستتره⁶⁰.

خامساً: ينبغي على المؤمن أيضاً ألا يتخذ الحلف بالله تعالى ذريعة إلى غش الناس وخداعهم واستلاب حقوقهم. قال تعالى: {وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَالًا بَيْنَكُمْ فَتَرِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا..} [النحل: 94].

المطلب

روائع القسم في القرآن. وطننة المدرسة العقلية الاجتماعية الحديثة في القسم.

وفيه مسألتان.

المسألة الأولى: روائع القسم في القرآن.

⁶⁰ لسان العرب، مادة كفر بتصرف.

القاعدة: هناك مناسبة قوية بين المقسم عليه والمقسم به، فمن لم يرزق إدراك ما في أقسام القرآن من الروائع أنكرها فقال شططاً.

الشرح:

فإذا أنعمنا النظر في آيات القسم نجد أن لها روايات كثيرة فمنها أن هناك صلة قوية بين المقسم به والمقسم عليه، وأنه كثيراً ما يحمل المقسم عليه خصائص المقسم به وسماته، بحيث لو جيء مكان أحدهما بشيء آخر لاختل النظام، وذهبت مواطن الجمال والجلال. فمن روايات القسم ولطائفه:

1- ماجاء في فواتح بعض السور المكية يبلغ عددها ست عشرة سورة، نحو: {وَالصَّافَّاتِ صَفًّا}، {وَالذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا}، {وَالطُّورِ}، {وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى}، {وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا}، {وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا}، {وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ}، {وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ}، {وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ}، {لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ}، {وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا}، {وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى}، {وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى}، {وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ}، {وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا}، {وَالْعَصْرِ}... إلخ.

وإن وقوع القسم في ابتداء السور له أثره النفسي، وفي البدء به جذب لانتباه السامع، لوقوع القسم على سمعه في شيء من الرهبة، فإذا حدث ذلك صحبه تهيؤ نفسي لتلقي ما يقال، وتعطي أوائل السور التي جاء فيها القسم نضرة في بھجتها، ورونقا في ديباجتها، فتلمع الأقسام في قسمات السور كالغرة البارقة، لاسيما وقد أتت بما يألفه العرب ويحبونه ويمجّدونه، ألا ترى أن القرآن أقسم بالبلد الأمين، وهي محبوبتهم مكة؟!

2- والقسم بالخيال في قوله تعالى: {وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا} * فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا * فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا * فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا} [العاديات: 1-5]. فالخيال أعز شيء عند العرب، لأنهم أمة قتال ونضال، فحياتهم قائمة عليها، وقد أكثروا في شعرهم من أوصافها، فأقسم الله بها وهي مغيرة صبحا، والشر يتطير من حوافرها، ووصف الغبار الذي تثيره بعدوها وهجومها على عدوهم، حتى تتوسط بين جموعه، وتوصل فرسانها إلى ربوعه.

3- ومن لطائف القسم أيضا أنه قد أقسم الله بطوائف من الملائكة على وحدانيته وربوبيته، لنفي ما زعمه المشركون من وجود صلة نسبية بينه وبينهم، فقال: {وَالصَّافَّاتِ صَفًّا} * فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا * فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا} [الصفات: 1-3]. فقد زعموا أن الملائكة بنات الله، وجعلوا بينه وبين الجنة نسبا، فأقسم بهم لبيان وظائفهم، وتحديد مكانتهم، وإثبات كماله في ذاته، وبيان أنه الواحد الأحد، رب السماوات والأرض وما بينهما.

فلو جيء بمقسم به آخر غير الملائكة، فليل مثلا: "والذاريات ذروا" أو قيل: "والنجم إذا هوى" لاختل نظم الكلام ونسق المعاني، ولذهب وجه فريد من وجوه الإعجاز البياني، وعلى ذلك فقس. وباللغة توفيقك.⁶¹

⁶¹ انظر: محمد بكر إسماعيل، دراسات في علوم القرآن، (ص326).

4- ومن لطائف القسم أيضا: أنه قد أقسم الله بالرياح والسحب وطائفة من الملائكة فقال: {وَالذَّارِيَاتِ ذُرْوًا فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا * فَالْجَارِيَاتِ يُسْرًا * فَالْمُتَسِّمَاتِ أَمْرًا * إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٍ * وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ} [الذاريات: 1-6]، فالمقصود بها هنا الاستدلال بالمقسم به على المقسم عليه، وهو هنا صدق الوعد، والبعث، والجزاء، كأنه قيل: من قدر على هذه الأمور العجيبة المقسم بها يقدر على إعادة من أنشأه أولاً.

5- ومن لطائف القسم أيضا أنه قد أقسم الله تعالى بالضحي والليل في: {وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى * مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ * وَمَا قَلَى * وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى} [الضحى: 1-4]. على إنعامه على رسوله وإكرامه له، وذلك متضمن لتصديقه له، فهو قسم على صحة نبوته وعلى جزائه في الآخرة، وأقسم بآيتين عظيمتين من آياته، وإذا تأملنا نجد مطابقة هذا القسم - وهو نور الضحي الذي يوافي بعد ظلام الليل - المقسم عليه، وهو الوحي الذي وافاه بعد احتباسه عنه حتى قال أعداؤه: ودع محمداً ربه، فأقسم الله بضوء النهار بعد ظلمة الليل على ضوء الوحي ونوره بعد ظلمة احتباسه واحتجابه.⁶²

المسألة الثانية: طنطنة المدرسة العقلية الاجتماعية الحديثة في القسم.

القاعدة: إن لأصحاب المدرسة العقلية الاجتماعية الأدبية الحديثة على آرائهم لشوباً من الاعتزال والشقاق بنوا منهجهم في التفسير على أسس منها ما هو مبني على شفا جرف هار فانهار بهم في مكان سحيق وادي الغي والضلال من الرأي. فمن أسسهم الجائرة إنكار وجود واو القسم وإنكار وجود ترادف في القرآن.

الشرح:

قالت الدكتورة بنت الشاطئ عائشة محمد علي عبد الرحمن (ت: 1419هـ) - وهي من أصحاب هذه المدرسة وروادها - في كتابها: (الإعجاز البياني للقرآن) ما نصه:

1- إن الرأي السائد عند الأقدمين إن استهلال سورة الضحى بالقسم بالواو في {وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى}، يحمل معنى التعظيم للمقسم به، قال ابن قيم الجوزية: "وإقسامه تعالى ببعض مخلوقاته، دليل على أنها من عظيم آياته". وسادت هذه الفكرة، فأجأهم إلى اعتساف في بيان وجه التعظيم في كل ما أقسم به القرآن الكريم بالواو: ففي القسم بالليل مثلاً، قد يبدو وجه الإعظام إذا لحظوا فيه الحكمة الإلهية من خلق الليل وجعله لباساً وسكناً، ولكنهم لحظوا فيه كذلك في آية الضحى معنى الاستيحاش، وأنه وقت الغم، وربما تألوله بسكون الموت، وظلمة القبور، والغربة، مما لا يظهر فيه معنى الإعظام إلا عن تكليف وقسر، واستكراه.

⁶² انظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، (4/ 59).

ويلاحظ عليهم هنا، أنهم التمسوا العظمة في الليل، مطلق الليل. مع أنه مقيد في الآية بـ {إذا سجد} وقد جاء مقيدا في آيات أخرى بقوله تعالى: {إذا أدير} {المدثر} {إذا عسعس} {التكوير} {إذا يسر} {الفجر} {إذا يغشى} {الليل} {إذا يغشاها} {الشمس}.

ويلاحظ كذلك، أنهم في آية الضحى، وفي أكثر آيات القسم بالواو، خلطوا بين الإعظام، والحكمة في خلق المقسم به، وما من شيء من مخلوقات الله لم يخلق لحكمة. ظاهرة أو خفية. أما الإعظام فلا يهون القول به، لمجرد بيان وجه لظاهر الحكمة في المقسم به.

والذي اطمأنت إليه بعد طول تدبر وتأمل في السور المستهتلة بهذه الواو، هو أن القسم بما يمكن أن يكون، والله أعلم، قد خرج عن أصل الوضع اللغوي في القسم للتعظيم، إلى معنى بياني، على نحو ما تخرج أساليب الأمر والنهي والاستفهام عن أصل معناها الذي وضعت له، للملحظ بلاغي. فالواو في هذا الأسلوب تلفت لفتا قويا إلى حسيات مدركة ليست موضع غرابة أو جدل، توظف إيضاحية لبيان معنويات أو غيبيات لا تدرك بالحس.

فإذا تتبعنا أقسام القرآن في مثل آية الضحى، نجد أنها تأتي لافتة إلى صورة مادية مدركة وواقع مشهود، توظف بيانية لصورة أخرى معنوية مماثلة، غير مشهودة ولا مدركة، يماري فيها من يماري: فالقرآن الكريم في قسمه بالصبح إذا أسفر، وإذا تنفس، والنهار إذا تجلى، والليل إذا عسعس، وإذا يغشى، وإذا أدير، يملومعاني من الهدى والحق، أو الضلال والباطل، بماديات من النور والظلمة. وهذا البيان المعنوي بالحسي، هو الذي يمكن أن نعرضه على أقسام القرآن بالواو، فتقبلها دون تكلف أو قسر في التأويل.

المقسم به في آية الضحى، صورة مادية وواقع حسي، يشهد به الناس في كل يوم تألق الضوء في ضحوة النهار، ثم فتور الليل إذا سجا وسكن. دون أن يحتل نظام الكون أو يكون في توارد الحالين عليه ما يبعث على إنكار، فأى عجب في أن يجيء، بعد أنس الوحي وتجلي نوره على المصطفى صلى الله عليه وسلم، فترة سكون يفتت فيها الوحي، على نحو ما نشهد من الليل الساجي يوافي بعد الضحى المتألق!

هذا هو ما نظمنا إليه في التفسير البياني للقسم بالضحى والليل إذا سجا، ولا أعرف - فيما قرأت - أحدا من المفسرين التف إلى هذا الملحظ التفاتا واضحا متميزا.

2- إن سورة البلد هي من السورة مكية، ترتيبها الخامسة والثلاثون على المشهور في ترتيب النزول. نزلت بعد (ق). وهي إحدى سورتين ابتدأتا بلفظ القسم صريحا مسبقا ب: لا والسورة الأخرى هي القيامة: {لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ}. على أن عبارة {لَا أُقْسِمُ} وردت في مستهل آيات أخرى، لكن في غير مفتتح السورة: {فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ} [الواقعة: 7 5-76]. {فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ * وَمَا لَا تُبْصِرُونَ} [الحاقة: 38-39] {فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغْرِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ} [المعارج: 40]. {وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ} [القيامة: 38-39].

[2] {فَلَا أُقْسِمُ بِالْحَنَّسِ * الْجَوَارِ الْكُنَّسِ * وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ * وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ} [التكوير: 1 5-18] {فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ * وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ * وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ} [الانشقاق: 16-18]. وكلها آيات مكية... وفعل القسم فيها جميعاً، مسند إلى الله سبحانه مع "لا" النافية بل لم يأت في القرآن كله مسنداً إلى الله، إلا مع "لا" النافية. ههنا أقوال:

الأول: إن {لا أقسم} معناه: أقسم، زيدت لا، لتأكيد الخبر. هذا ما ذهب إليه جمهور العلماء. الثاني: إن لا في {لا أقسم} للنفي أما معناه فإما أن يكون {لا أقسم} للنفي، لأنه في ثبوته وظهوره لا يحتاج إلى قسم. ويقال إنه يؤتى بما في القسم إذا أريد تعظيم المقسم به، كأن القائل يقول: إني لا أعظمه بالقسم لأنه عظيم في نفسه. والمعنى في حال على القسم". وإما أن يكون {لا أقسم} للنفي لأنه سبحانه ليس في حاجة إلى القسم. ويلزم من نفي الحاجة إلى القسم تأكيده وتعظيمه.

الثالث: إن لا في {لا أقسم} لنفي حقيقي معناه: "أن هذا البلد لا يقسم الله به وقد جاء أهله بأعمال توجب إحلال حرمة". أو استحلال حرمة الرسول في البلد الحرام الذي يأمن فيه الطير والوحش والجاني هذا ما ذكره أبو حيان.

وقيل: {حل} من الإحلال ضد الإحرام ذكره ابن القيم في التبيان والمراد به هنا إحلال الله لرسوله أن يفعل بمكة وأهلها ما شاء "فأنت حل به في المستقبل، تصنع فيه ما تريد من القتل والأسر. أو هو إحلال مكة له في عام الفتح، ولم تحل لأحد قبله ولا بعده.

وقيل: {حل} من الحلول بمعنى الإقامة ضد الظعن، ذكره الراغب في (المفردات) وكذلك ابن القيم: "قسم بجرمة المكان، وبحلول الرسول فيه، قسم بخير البقاع وقد اشتمل على خير العباد".

3- إن أقسم وأحلف مترادفان من حيث استعمال العرب لأنه ليس هناك ما يمنع من تفسير أحدهما بالآخر، لكنهما ليسا بمترادفين من حيث استخدام القرآن.

فلقد جاءت مادة "حلف" في القرآن الكريم في ثلاثة عشر موضعاً، كلها بغير استثناء، في مقام الحنث باليمين. منها ست آيات في المنافقين الذين فضحتهم سورة التوبة بعد غزوة تبوك: {لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ وَلَكِنْ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ} [التوبة: 42]. {وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُمْ بِمِنكُمْ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرُقُونَ} [التوبة: 56]. {يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ} [التوبة: 62]. {يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ} [التوبة: 74]. {يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنْ تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ الْقَوْمِ

الْفٰسِقِيْنَ} {التوبة: 96} {وَلِيَحْلِفُنَّ اِنْ اَرَدْنَا اِلَّا الْحَسٰى وَاللّٰهُ يَشْهَدُ اِنَّهُمْ لَكَذِبُوْنَ} {التوبة: 107}. ومعها، في المنافقين أيضا، آيات: {وَيَحْلِفُوْنَ عَلٰى الْكٰذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُوْنَ} {المجادلة: 14}. {يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللّٰهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُوْنَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُوْنَ لَكُمْ وَيَحْسَبُوْنَ اَنَّهُمْ عَلٰى شَيْءٍ اِلَّا اِنَّهُمْ هُمُ الْكَذِبُوْنَ} {المجادلة: 18} {وَلَا تُطْع كُلَّ حَلٰفٍ مَّهِيْنٍ * هَمَّا زٍ مَّشَآءٍ بِنَمِيْمٍ * مَنَّاعٍ لِلْحَيْرِ مَعْتَدٍ اٰثِيْمٍ} {القلم: 10-12}. {وَإِذَا قِيْلَ لَهُمْ تَعَالَوْا اِلَىٰ مَا اَنْزَلَ اللّٰهُ وَاِلَىٰ الرَّسُوْلِ رَاٰىتِ الْمُتَنَفِّيْنَ يُصُدُّوْنَ عَنكَ صُدُوْدًا * فَكَيْفَ اِذَا اَصْبَبْتَهُمْ مُّصِيبَةًۢ بِمَا قَدَّمْتَ اَيْدِيَهُمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُوْنَ بِاللّٰهِ اِنْ اَرَدْنَا اِلَّا اِحْسٰنًا وَتَوْفِيْقًا} {النساء: 61-62}. وجاء الفعل مرة واحدة مسندًا إلى الذين آمنوا، فلزمتهم كفارة الحنث باليمين {ذٰلِكَ كَفَرَةٌ اِيْمَانِكُمْ اِذَا حَلَفْتُمْ} {المائدة: 89}.

أما القسم فيغلب مجيئه في الأيمان الصادقة. وجاء المصدر منه موصوفا بالعظمة في آية الواقعة: {وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّو تَعْلَمُوْنَ عَظِيْمٌ} {الواقعة: 76} ويجيء الفعل في الشهادة ومثلها، حيث لا يحل الحنث باليمين، كالشهادة على الوصية: {المائدة: 106-107}.

وأما اسناد القسم في القرآن إلى المحرمين في هذه الآيات: {وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ} {الروم: 55}. وكذلك حين يقسم الكفار بالله جهد أيمانهم، عن اقتناع بصدق ما يقسمون عليه ولو كان في حقيقته كذبا: {وَأَقْسَمُوا بِاللّٰهِ جَهْدَ اِيْمَانِهِمْ لِيْنَ جَاءَهُمْ بِآيَةٍ لَّيُّوْمُنَّۢ هَآءَ}. {الأنعام: 109}. ومعها آيات: {الأعراف: 49} وإبراهيم: 44 والمائدة: 53 والنحل: 38 والنور: 53 وفاطر: 53. فلا يضر لأنهم في ظنهم غير حائنين. والخلاصة: إن هناك فرقًا دقيقًا بين اللفظين أقسم وأحلف المقول بترادفهما. فاختلاف مادتي اللفظين يؤذن باختلاف مدلول كل منهما، وبين حلف وحنث من القرب، ما ليس بين حلف وقسم، مما يبعد أن يكونا سواء.

4- ومن الظواهر الأسلوبية اللافتة في البيان القرآني، مجيء فعل القسم بعد "لا النافية" في مثل قوله تعالى: {لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ * وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللّٰوَامَةِ * أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ اَلَّنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ * بَلَىٰ قَادِرِيْنَ عَلٰى اَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ} {القيامة: 1-4}.

والخلاف قديم في تأويل "لا" وتوجيه القسم بعدها.

قال ابن هشام في باب "لا، الزائدة في الكلام مجرد تقويته وتأكيده":

- قيل هي نافية. أما المنفي بما فقد اختلفوا في تأويله. فقيل: إنها تنفي شيئًا تقدم في سورة أخرى، ووجه هذا التأويل عندهم، أن القرآن كله كالسورة الواحدة.

- وقيل هي زائدة: توطئة وتمهيدًا لنفي الجواب محذوفًا. وتقديره في آية القيامة: {لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ * وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللّٰوَامَةِ} {القيامة: 1-2} لا يُثْرَكُونَ سُدَى. وُرد هذا التأويل بأنه لا وجه لتقدير جواب، والجواب صريح في مثل: {فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ اِنَّا لَقَادِرُونَ} {المعارج: 40}. {لَا أُقْسِمُ بِهٰذَا الْبَلَدِ * وَاَنْتَ حِلٌّ بِهٰذَا الْبَلَدِ}

* وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ * لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ { [البلد: 1-4]. } فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ { [الواقعة: 7-5-77]. } وقيل: إنها زيدت لمجرد التأكيد وتقوية الكلام، ونظيره عندهم، آية الحديد: {لَقَالَا يَعْزَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يُقَدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ}. ورُدَّ بأنها لا تترادف لذلك في صدر الكلام، بل تترادف حشوًا. لأن زيادة الشيء تفيد اطراحه، وكونه في أول الكلام يفيد الاعتناء به.

- وقيل: إنها ليست نافية ولا زائدة، وإنما هي لام الابتداء، أشبعت فتحتها فتولدت عنها ألف، وعلى هذا الوجه قراءة الحسن البصري، إمامها: {فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ} [المعارج: 40].

ثم إذا تدبرنا آيات القسم في القرآن فنجد أنه لم يأت فعل القسم، في القرآن كله، مسندًا إلى الله تعالى بضمير المتكلم. بغير "لا" هذه. قال تعالى: {فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ . وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ . إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ} [الواقعة: 7-5-77] {فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ . وَمَا لَا تُبْصِرُونَ . إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ} [الحاقة: 38-40] {فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ} [المعارج: 40] {لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ . وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ * أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ * بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ} [القيامة: 1-4] {فَلَا أُقْسِمُ بِالْجَوَارِ الْكُنَّسِ * وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ * وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ * إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ} [التكوير: 1-5-19] {فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّقِيقِ * وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ * وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ * لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ} [الانشقاق: 17-19] {لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ * وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ * وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ * لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ} [البلد: 1-4]. كذلك لم تأت "لا" النافية مع فعل القسم مسندًا إلى غيره تعالى. وإنما جاءت "لا" النافية في آية النور {لَا تُقْسِمُوا}..«وهذا الاطراد يُعِد احتمال أن تكون "لا" هي لام الابتداء أشبعت فتحتها فتولدت عنها ألف. كما يُعِد احتمال أن تكون "لا" زائدة، والمعنى: "أقسم" كما اختار أبو حيان. ذلك لأن إدخال لا النافية على فعل القسم جاء في كلام العرب وأشعارهم. وجعلوا منه قوله تعالى: {لَقَالَا يَعْزَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يُقَدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ} [الحديد: 29]. وهناك فرقٌ بعيد بين أن تكون "لا" لنفي القسم، كما قال بعضهم. وبين أن تكون لنفي الحاجة إلى القسم. لأن نفي الحاجة إلى القسم، يكون في مواضع الثقة واليقين ويأتي بالتوثيق والتقرير.⁶³

المناقشة:

⁶³ عائشة عبد الرحمن المعروفة ببنت الشاطئ (ت 1419هـ)، الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق، دار المعارف، الطبعة الثالثة، (ص 280).

هذا وإنه قد تبين لنا مما سبق أن بنت شاطيء كانت بنت شاطيء بحر صغير أصغر من بحر كلزوم. أما البحر الذي غاصت فيه فبحر لا ساحل له فلما كان هذا البحر أكبر من البحر الذي ترعرت في شاطئه فغرقت فيه هي وأصولها المزخرفة. وأن أصولها هذه أوقعتها من حيث لا تدري في أخطاء لا تغتفر منها مايلي:

أولاً: أنها أخطأت في الاستقراء. حيث إنها خالفت مبدأ الوحدة الموضوعية في التفسير فنظرت في بعض الآيات المشتركة في لفظ واحد وقررت المعنى على ضوءها وفاتها أن تنظر في آيات أخرى مشتملة على اللفظ ذاته، ومن الأمثلة على ذلك أنها قالت: "ترددت في تأويل قوله تعالى: {وَالضُّحَىٰ * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ} بـ" لا أقسم بالضحى وأقسم بالليل إذا سجي " لأن القرآن الكريم لا يستعمل القسم مسنداً إلى الله سبحانه إلا مع لا النافية، باستقراء كل آيات القسم في القرآن، فكان لي من هذا الاستقراء ما يؤذن بأنه سبحانه في غير حاجة إلى القسم".

والخلاصة: إنها خلافاً للمفسرين فرقت بين القسم بالواو وبين غيرها من صيغ القسم مثل لا أقسم فقالت إن مجيء القسم مقترناً بحرف النفي دائماً دليل على أن الله ليس في حاجة إلى القسم.

والتحقيق: إن علمائنا الكرام يعتقدون أن الله أحد فرد صمد ولم يقل أحد منهم إن الله في حاجة إلى القسم بل قالوا إن هناك فرقاً بين قسم الخالق والمخلوق ثم إننا وجدنا مواضع أقسم الله فيها بنفسه من غير أن ينفى بها بـ"لا"، فمن ذلك قوله سبحانه: {فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّكَ وَالشَّيْطِينَ} {مریم: 68} {فَوَرَبِّكَ لَنَسْتَأْتِنَهُمْ أَجْمَعِينَ} {الحجر: 92} {فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَمَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ} {الذاريات: 23}.

ثانياً: أنها أخطأت في رفض القول بالترادف اللغوي في القرآن حيث إنها رفضت تفسير القسم بالحلف وقالت: "وفي القاموس: حلف: أي أقسم لكن التبع للاستعمال القرآني يمنع هذا الترادف: فلقد جاءت مادة "حلف" في القرآن الكريم في ثلاثة عشر موضعاً كلها بغير استثناء في مقام الحنث باليمين وأكثرها مسند إلى المنافقين" وقالت: "أما القسم فيغلب مجيئه في الأيمان الصادقة". وقال سبحانه: {وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ} {الروم: 55}، {وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا}، {وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا} {الأنعام: 109}، {أَهْلَآءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ} {الأعراف: 49}، {أَوَلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ مِّن قَبْلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٍ} {إبراهيم: 44} هذه بعض الآيات في القسم التي جاءت في مقام الحنث، صحيح أن الدكتور عائشة عدت هذا النوع وقالت: "وحيث يسند القسم في القرآن إلى المجرمين فإنهم في ظنهم غير حائنين".

والتحقيق: إننا وجدنا مواضع وآيات جاء فيها القسم في مقام الحنث باليمين كما في قوله تعالى: {أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ} {المائدة: 53}. {وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ} {النحل: 37}. {وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ} {الروم: 55}.

أما قولها: «وأعود فأقرر أن قصارى ما اطمأنت إليه في هذه المحاولة لفهم إعجاز البيان القرآني، هو أنه ما من لفظ فيه أو حرف يمكن أن يقوم مقامه غيره، بل ما من حركة أو نبرة لا تأخذ مكانها في ذلك البيان المعجز» فكلمة-حق أريد بها الباطل.

ثالثاً: أما أخطأت في مخالفته إجماع من يعتد بإجماعهم من المفسرين واللغويين والبلاغيين حيث إنحألت إن القسم بالواو في أوائل السور خرج عن أصله فلا يحتاج إلى جواب فلا داعي أن نجهد أنفسنا بالبحث عن جواب لهذا القسم. وقالت أيضاً: إن القول بأن القسم إنما يكون لتعظيم المقسم به أوقع من سبقها في الحيرة والاضطراب فتكلفوا للقسم أي جواب وللمقسم به أي وجه من وجوه التعظيم. وذلك لأنها لا ترى صلة بين المقسم به والمقسم عليه كما بين قوله {وَالْعَادِيَاتِ} وقوله {إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ} [العاديات: 1-6]؟ وبين قوله: {وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى} و {إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى} [الليل: 1-4]؟ ولا ترى أي تعظيم للمقسم به البلد الحرام في قوله تعالى: {لَأَقْسِمُ بِحَذَا الْبَلَدِ* وَأَنْتَ حِلٌّ بِحَذَا الْبَلَدِ} [البلد: 1-2] بل استدلت بما قيل: كيف يستقيم تعظيم مكة بالمقسم عليها حال استحلال أهلها حرمة الرسول فيها؟

والتحقيق: إن العقل والعرف والشرع كل ذلك يدل على أن القسم بالشيء يستلزم تعظيم ذلك الشيء غالباً. أما كون المقسم به مخلوقاً فلا يضر إذا كان الحالف هو الله لأن القسم بالمصنوعات يستلزم القسم بالصانع. وأما كونها لا ترى صلة بين المقسم به والمقسم عليه فلا نجعل له وزناً لأنه رآها من هم أقوى منها بصراً وبصيرة وأحوط منها علماً.

وأما كون القسم قد يخرج عن أصل الوضع اللغوي فبعيد لاسيما في القرآن لأن القسم في القرآن قد خرج بأصل وضعه اللغوي وقد دخل به.

قال ابن إسحاق الجرمي (840 م / 522 هـ) في كتابه أيمان العرب في الجاهلية: "إن العرب لم يخرجوا بالواو عن أصلها كما خرجوا في الأمر والنهي والاستفهام"⁶⁴.

هذا وإننا نرى ضرورة التماس الحكمة التي جاء من أجلها القسم تارة بالواو وأخرى بغيرها كما في: {وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ} [البروج: 2] و {لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} [القيامة: 1].

رابعاً: أما أخطأت في اشتراط كون القسم بعد واو القسم أمراً محسوساً. فقالت هذا هو الغرض منه "فالصفات صغاً والزاجرات زجراً والتاليات ذكراً" كذلك "الفارقات فرقاً والملقيات ذكراً عذراً أو نذراً" وكذلك {والنازعات

⁶⁴ انظر: فضل عباس، التفسير والمفسرون في العصر الحديث، (1/ 583).

والمقسمات أمرًا" كل هذه لا بد أن تكون أمورًا محسوسة لا يصح أن يراد بها الملائكة كما ذهب إليه كثير من المفسرين.

والتحقيق: إن هذا شرط باطل يبطله القرآن نفسه حيث إنه تعالى قال: {فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ * وَمَا لَا تُبْصِرُونَ} [الحاقة: 38-39]. ويبطله الواقع أيضًا حيث إنه قد جاء القسم بالمحسوسات في قوله تعالى: {وَالصَّافَّاتِ صَمًا} [الصفافات: 1] {وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ * وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ} [البروج: 2-3]. أما قولها بأنه لا يمكن أن يراد بالنازعات الملائكة لأنهم كانوا لا يؤمنون بملائكة تنزع الأرواح ولو كانوا يؤمنون بها لآمنوا بالبعث فمردود يكذبه القرآن والواقع. لأن القوم كانوا يؤمنون بالملائكة، بل منهم من كان يعبدها، وقد سجل القرآن هذا في أكثر من آية: {وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ ... إِنَّ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ} [الزخرف: 19 - 20].

خامسًا: أنها أخطأت في قولها بأن ورود فعل القسم مقترنًا بـ"لا" دليل على أن الله ليس في حاجة إلى قسم. وأما وجه الخطأ فلأن قوله تعالى: {فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ} [الواقعة: 57 - 76] يكذبه. ثم إن الذين ذهبوا من قبل إلى أن (لا) نافية لم يستدلوا بها على ما ذهبوا إليه. ثم بعد ذلك نقول إن القرآن الكريم لم يلتزم أسلوبًا واحدًا فيما أراد تقريره، حتى في قضايا الأحكام.

والتحقيق: إن الله ليس في حاجة إلى قسم إلا أن العباد الذين أنزل إليهم القرآن في حاجة إلى قسم بل اللغة العربية كأى لغة في إفادتها المعنى المراد تحتاج إلى قسم. وإن قول أعرابي عند سماعه قوله تعالى: {فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ} [الذاريات: 23]: "ويجهم من أغضب الجليل فأحلف يدل على ما نقول.

سادسًا: أنها أخطأت في قولها بأن المفسرين قد أخطئوا حينما تحدثوا عن هذه الكلمات التي جاءت بعد الواو تحدثوا عنها مطلقة، أي تحدثوا عن الضحى والنجم والليل فأهملوا القيود التي ذكرها القرآن فمثلاً: لم يتحدثوا عن الليل إذا أدبر وإذا عسعس وإذا يسري وإذا سجي. وأما وجه الخطأ فلأنهم قالوا ما قالوا على أساس الوحدة الموضوعية في التفسير فذلك دلهم على أن الليل بكل أحواله وقيوده التي ذكرها القرآن أو لم يذكر آية من آيات الله التي تدل على ألوهيته وربوبيته.

سابعًا: أنها أخطأت في قولها بأنه قد ذهب المفسرون كلهم أو أكثرهم إلى تعظيم المقسم به ثم مضوا يلتمسون وجه العظمة في كل ما تلا الواو، وأكثر ما ذكروه من ذلك يدخل في الحكمة وهي تختلف تمامًا عن العظمة. وأما وجه الخطأ فلأن كثيرًا من المفسرين لم يقتصروا القسم في تعظيم المقسم به وإنما بينوا حكمًا كثيرة تناسب كل واحد من هذه المخلوقات التي أقسم بها سبحانه، وقد تكون تلك الحكمة توجيه الأنظار، وقد تكون تنبيه بعض الناس على عظمة ما أنكروه واحتقروه لغفلتهم عن فائدته أو ذهولهم عن موضع العبرة فيه. ثم إن كثيرًا منهم أيضًا لم يتحدثوا عن هذه الأشياء حديثًا مطلقًا، وإنما تحدثوا عنها وعن حكمة القيود التي قيدت بها. ثم إن المراد من تعظيم المقسم به هو ذكر

ما هو عظيم عند الله أو عند الناس أو ما هو عظيم مطلقاً أو ذكر ما هو من عظيم آياته التي تدل على ألوهيته وربوبيته.

والخلاصة: أنها ماكانت تملك العدة والضوابط التي تمكنها من مخالفة المفسرين. بل قالت ما قالت بالتشهي أو التباهي أو لدافع شخصي أو طلباً للشهرة. بل أصابها وأصحاب مدرستها ما أصاب أبا العلاء المعري الذي قال: "فإني وإن كنتُ الأخيرَ زمانةً.. لآتٍ بما لم تستطعهُ الأوائلُ".

أرجو ألا يُظن بي أنني أجحد جهود أصحاب هذه المدرسة التي لها شوباً من الاعتزال في زرع ألغام من أضغاث أقوال في التراث الإسلامي. وأرجو الله أن يوفقنا لإزالة هذه الألغام لكيلا يتضرر بها المبتدئون ومن يأتي بعدنا.

الخاتمة

وفيها أهم النتائج والمقترحات والتوصيات

فمن أهم النتائج:

- 1- المقسمون كثيرون فالله هو خير المقسمين وأولهم فهو يقسم بما شاء على مايشاء متى شاء كيف شاء أين شاء فليس لنا أن نقسم إلا بالله. أما إبليسُ فهو أول من حلف بالله كاذباً فلَمَّا حَلَفَ ظَنَّ أَدَمُ أَنَّ أَحَدًا لَا يَحْلِفُ بِاللَّهِ إِلَّا صَادِقًا فَاغْتَرَّ بِهِ. فأبونا آدم عليه السلام غر كريم ومعصوم.
- 2- كل المقسمين في حاجة إلى القسم إلا الله الصمد فإقسامه تعالى لسدّ احتياج العباد والتفضل عليهم. فهو أسلوب من أساليب الإقناع تقتضيه الحكمة.
- 3- القسم شرع للتيسير ولا يجوز أن يكون فتحاً للذرائع فكل قسم يفضي ويؤول إلى المفسدة أو الوقوع في الحرام فحرام يجب تجنبه وتخلته.
- 4- إن أصحاب المدرسة العقلية الاجتماعية زرعوا ألغاماً من أضغاث أقوال في التراث الإسلامي في مجالات شتى منها القسم.
- 5- إن هناك آراء كثيرة في بيان أسرار وقوع (لا) قبل فعل القسم في قوله تعالى: { لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ } [القيامة: 1] وأمثاله فوجدنا أمثلها طريقة هو ما يجعل جملة القسم مثبتة ومنها كون لا لام الابتداء على القراءة التفسيرية. وأكثرها زخرفة هو قول بنت شاطيء ومن هو على شاكلتها.

المقترحات والتوصيات:

يستحسن أن تكون تألفنا في علوم القرآن وأصول التفسير بفهم وتحقيق ما قاله الأخيار من الأقدمين على صورة قواعد مع شرح ولو كان يسيراً، وأن نقوم بتفسير آيات القسم كلها دراسة موضوعية في ضوء ما قاله الأولون وما فتح الله علينا. وأن نقتصد في التأليف وفي الكلام فيه معاً وأن يكون اهتمامنا بالكيفية لا بالكمية. وأن نحذر الألغام التي زرعها أصحاب الفرق الضالة في تراثنا الإسلامي وأن نعزم على إزالتها تيسيراً لأمر من بعدنا ولكي لا يفتتن الناس بها.

المصادر

- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت 833هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ ج. برجستراسر.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، التبيان في أيمان القرآن، ت: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ابن عقيلة، محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكي، (ت 1150 هـ)، الزيادة والإحسان في علوم القرآن، مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة الإمارات، الطبعة: الأولى، 1427 هـ.
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1399هـ - 1979م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم الأنصاري (ت 711هـ)، لسان العرب، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414هـ.
- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (ت 745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، الطبعة: 1420 هـ.
- أبو داود، سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م.
- أبو شعبة، محمد بن محمد بن سويلم أبو شعبة (ت 1403هـ)، المدخل لدراسة القرآن الكريم، مكتبة السنة - القاهرة، الطبعة: الثانية، 1423 هـ - 2003 م.
- الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت 502هـ)، تفسير الراغب، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب - جامعة طنطا، الطبعة الأولى: 1420 هـ - 1999 م.
- الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت 1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ..
- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، صحيح البخاري، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، 1311هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، الطبعة الأولى عام 1422 هـ ، دار طوق النجاة - بيروت.
- بنت الشاطي، عائشة عبد الرحمن (ت 1419هـ)، الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- الجمال، حسن عز الدين، معجم وتفسير لغوي لكلمات القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، الطبعة: الأولى، 2003م.

الحكيم الترمذي، محمد بن علي بن الحسن بن بشر، أبو عبد الله، الحكيم الترمذي (ت نحو 320هـ)، نوارد الأصول، نوارد الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجليل - بيروت.

الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت 606هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1420 هـ.

الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت 794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، 1376 هـ - 1957 م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البالي الحلبي وشركائه، (ثم صوّرت دار المعرفة، بيروت، لبنان - وبنفس ترقيم الصفحات).

سيبويه، عمرو بن عثمان، الملقب سيبويه (ت 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: 1394هـ/ 1974 م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى 1408 هـ - 1988 م.

طاش كبرى زاده، أحمد بن مصطفى، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، دار الكتب العلمية - بيروت.

عباس، الأستاذ الدكتور فضل حسن عباس، التفسير والمفسرون أساسياته واتجاهاته ومناهجه في العصر الحديث، الناشر: دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة: الأولى، 1437 هـ - 2016 م.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله (ت نحو 395هـ)، معجم الفروق اللغوية، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم»، الطبعة: الأولى، 1412 هـ.

الفارابي: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين، (ت 350هـ)، معجم ديوان الأدب، معجم ديوان الأدب، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، طبعة: مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، عام النشر: 1424 هـ - 2003 م.

الفراهي، عبد الحميد، إمعان في أقسام القرآن، دار القلم، دمشق.

القطان، مناع بن خليل القطان (ت 1420هـ)، مباحث في علوم القرآن، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الثالثة 1421هـ - 2000م.

القيعي، محمد عبد المنعم، الأصلان في علوم القرآن، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، الطبعة: الرابعة مزينة ومنقحة 1417 هـ - 1996 م.

كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

- الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (ت 333هـ)، تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م.
- مجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين، الموسوعة القرآنية المتخصصة، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، عام النشر: 1423 هـ - 2002 م.
- محمد بكر إسماعيل (ت 1426هـ)، دراسات في علوم القرآن، الناشر: دار المنار، الطبعة: الثانية 1419هـ-1999م.
- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (206 - 261هـ)، صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ثم صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت، وغيرها.، عام النشر: 1374 هـ - 1955 م
- مصطفى ديب البغا، محيي الدين ديب مستو، الواضح في علوم القرآن، دار الكلم الطيب / دار العلوم الانسانية - دمشق، الطبعة: الثانية، 1418 هـ - 1998 م.